



Reggio Emilia
città
delle persone



Comune
di Novellara



Centro Interculturale
MONDINSIEME
Intercultural Centre



النصوص المرجعية

Council of Europe-European Convention on Human Rights
https://www.echr.coe.int/documents/convention_eng.pdf

Council of Europe-European Court of Human Rights-Guide on Article 9 of the European Convention on Human Rights
https://www.echr.coe.int/Documents/Guide_Art_9_ENG.pdf

“Organising intercultural and interreligious activities: a toolkit for local authorities”
<https://rm.coe.int/168071ad9f>

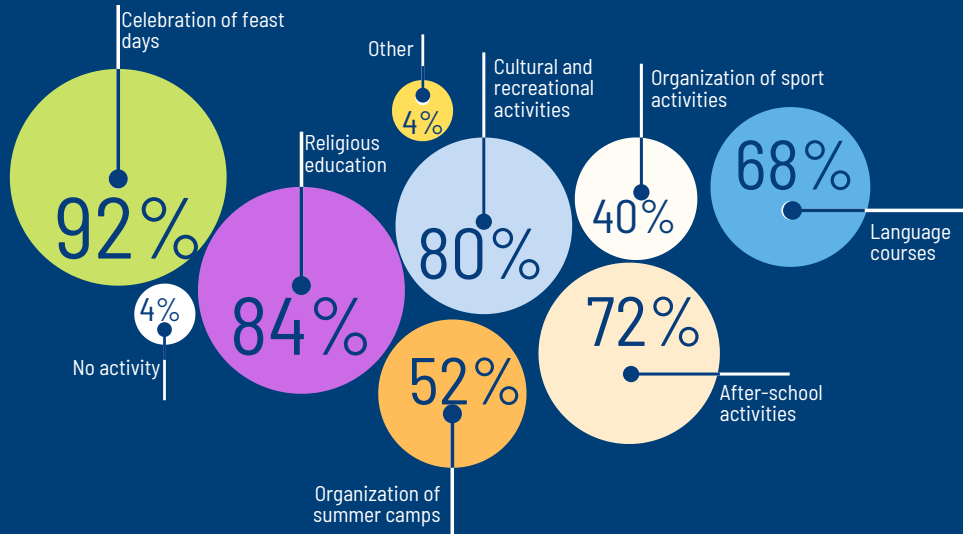
“12 PRINCIPLES FOR INTERFAITH DIALOGUE AT LOCAL LEVEL”
<https://rm.coe.int/168071b354>

White Paper on Intercultural Dialogue “Living Together As Equals in Dignity”
https://www.coe.int/t/dg4/intercultural/source/white%20paper_final_revised_en.pdf

United Nations- Universal Declaration of human Rights
<https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/>

UNESCO- Universal Declaration on Cultural Diversity
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/5_Cultural_Diversity_EN.pdf

16) Are you aware of social and educational activities for families, young people and children promoted by places of worship and/or religious associations?

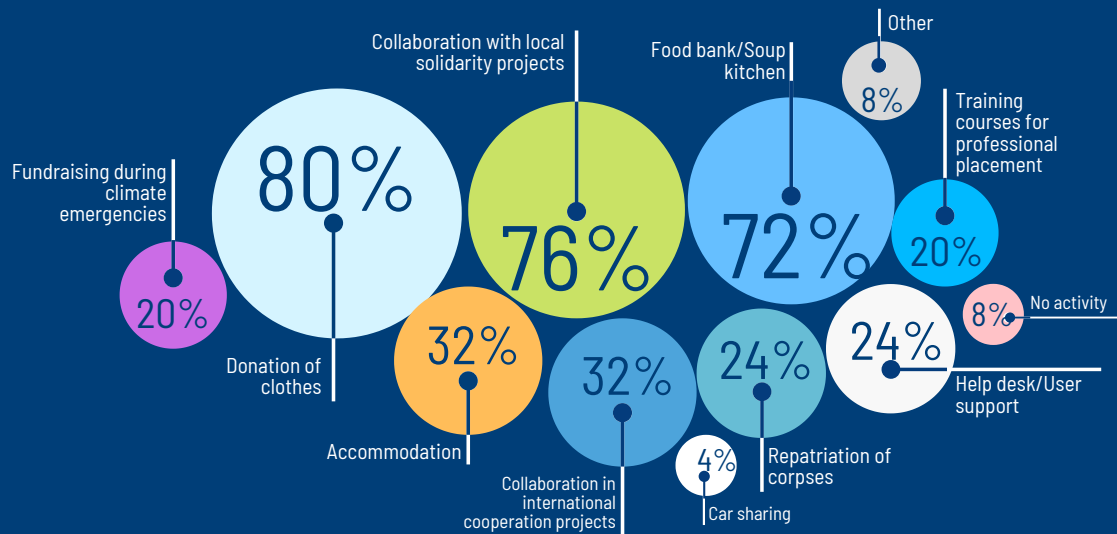


17) Is there any organization supported by the municipal administration (for example intercultural centers, etc.) that act as mediators between places of worship/religious associations and the local administration in order to further social cohesion?

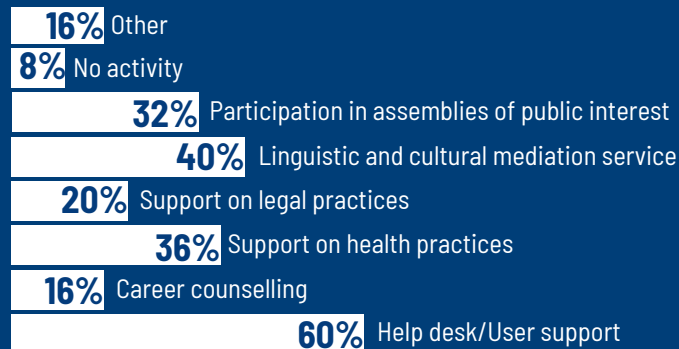
32% ↗

68% ↘

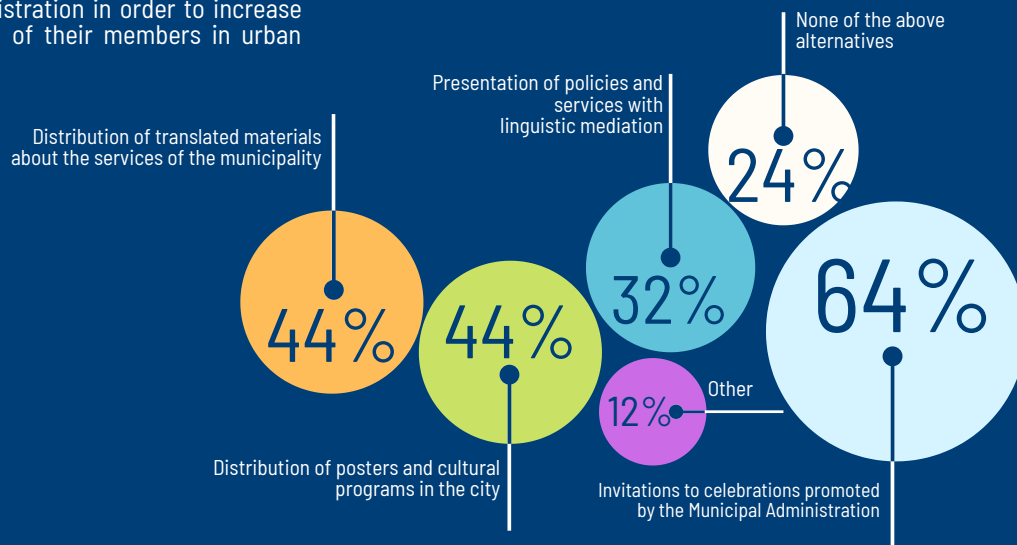
14) Are you aware of forms of spontaneous welfare activated by the places of worship in the area?



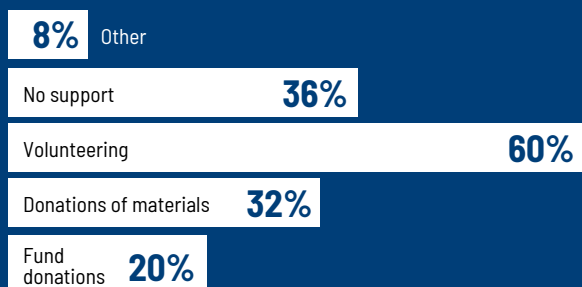
15) Are you aware of counselling service offered by places of worship and/or religious associations informing and assisting individuals about the local welfare system?



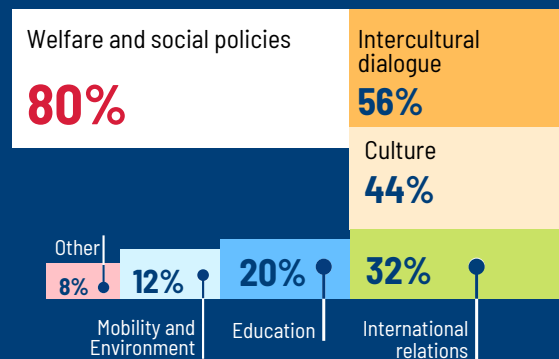
11) Are the places of worship engaged by the municipal administration in order to increase the participation of their members in urban life?



12) During the Covid-19 health emergency and/or in the past, did you receive any support from places of worship and/or religious associations?



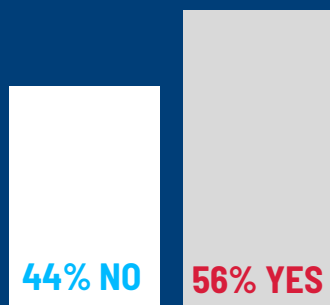
13) Which sectors/departments of the Municipal Administration collaborate with places of worship in the implementation of local policies?



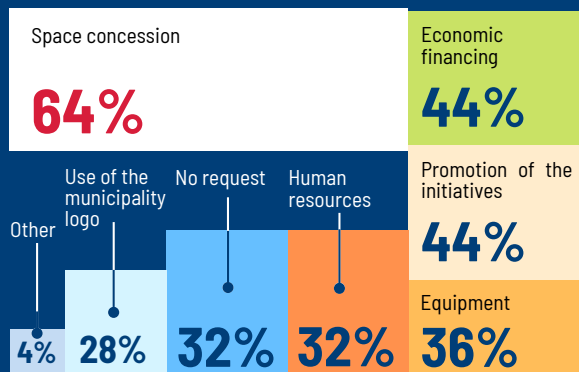
6) Do different places of worship have any agreement on the use of the national language?



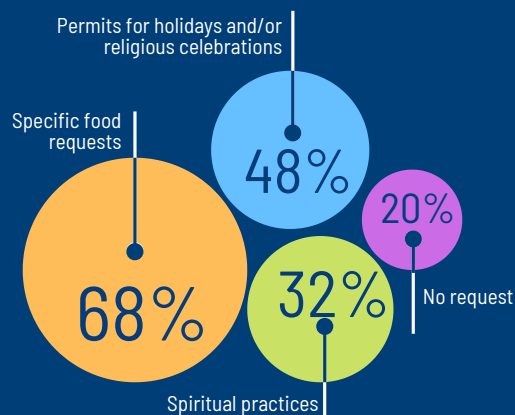
8) Does your municipality have burial sites dedicated to different religions?



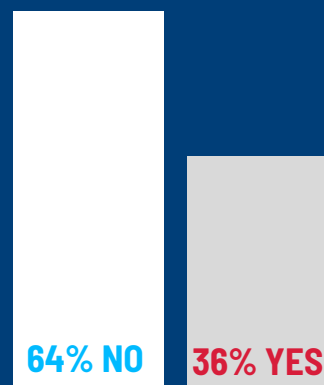
9) In the event of initiatives organized by the places of worship and open to all the citizens, which of the following requests have you received as municipality?



7) In public structures (schools, medical centers, detention structures, old age home, etc.) have you detected specific requests from staff and/or users related to the observance of religious precepts?

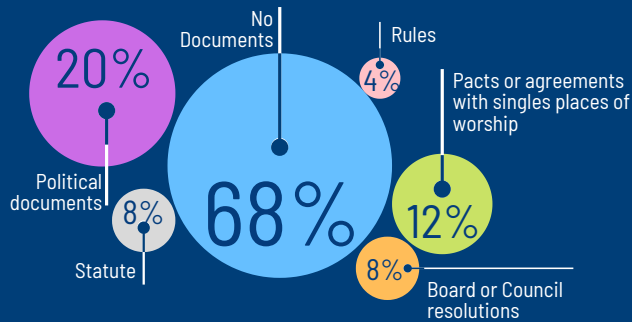


10) Does any public official authority participate on behalf of the municipality in initiatives promoted by places of worship?

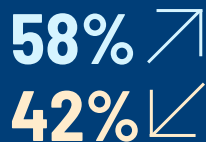


الاستبيان

1) Does the municipal administration have political or programme documents to foster interreligious dialogue and the participation of places of worship in community life?



2) Within the municipality, is there a representative (a political actor, a public official, an external collaborator etc.) and/or an organizational structure that manages interreligious dialogue policies?



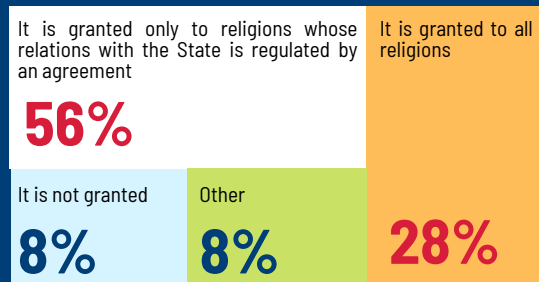
3) Are minority religions' places of worships mapped?



4) In the city planning and management documents (urban planning), do places of worship have a specific denomination and classification related to their use (e.g. privately owned public space, city-owned facilities loaned free of charge to the religious communities, etc.)?



5) Which criteria, indicated below, are used to issue the building permit for the construction of a place of worship?



السياسات الأمنية العامة أو تنفيذ الحرية الدينية: سياسات المعرفة - بناء المعرفة ونشر المعرفة ومراجعة المعرفة - ليست أقل أهمية وأقل تطلبًا المبدأ الأخلاقي للمسؤولين عن السياسية ولا يخدمون في وضع في التصنيفات العديدة للجودة الحضرية أو يمدحون من بين الأصدقاء؛ إنهم يعملون من أجل تحقيق مدينة هي تكون اتحاد من متساويين ومختلفين.

والآخر في كون فلان حيث قتل صبي شيشاني الأستاذ صموئيل باتي، الذي ناقش مع طلابه الرسوم الكاريكاتورية التي استهدفت منذ سنوات بابتذال المعتقدات الدينية والسياسية لشرح القيم الديمقراطية لحرية التعبير. جريمة مماثلة لجريمة الإرهاب الأحمر الإيطالي الذي قتل أساتذة مذبنين بمعرفة العلوم السياسية أو معرفة قانون العمل، يبدو أن هذه الجريمة كانت أيضاً لفئة فردية بدون وجود شبكات إرهابية وراءها.

في كلتا الحالتين - هناك من تحدثوا عن الإرهاب المجتمعي - يظهر الدليل غير الحساس على قدرة الكراهية والاستياء خارج القنوات المعتادة الوعظ المنظم والتشدد المنظم والتلقين العقائدي. التعبئة المنهجية والمنضبطة: مجتمع فيه احترام الآخر (الآخر بالإيمان والآخر بالجنس) لا يكون متجذراً "بشكل طبيعي" في التراث الأخلاقي والديني بشدة، وهو مجتمع يخرج منطق الحرف القاتلة عن السيطرة.

إذا كان هذا صحيحاً أو لم يكن غير صحيح تماماً، فإن السياسات المحلية لا تقل أهمية عن

و دارما يتطلب عملاً الهيرمينوطيقي والنسكي المستمر، والذي لا يغير ما يُعطى ولكنه يجعله أكثر قابلية للفهم وأكثر خبرة.

تفكيك التجربة السياسية والقانونية والإدارية لهذه الأبعاد المدينة - من منظور لا بيرا - لا يظهر المدن كأماكن تحتضن انتظار السلام وأولئك الأكثر تعرضاً للاستمرار في الديالكتيك بين المجتمعات الإلزامية والمجتمعات الحرة. تحول العنف والكراهية في أوروبا إلى شكل معادة السامية أو الإسلاموفوبيا أو العنصرية أو القومية العرقية.

في أوروبا لا ينبغي الاستهانة بسمة أخرى: الجرائم الأخيرة المرتكبة في فرنسا. واحدة في كاتدرائية نيس حيث طعن فتى تونسي مؤمنين اعزل: كانت الأحداث في سلسلة الجرائم التي ارتكبت في أماكن العبادة وتدفق الدم في المعابد والكنائس والمساجد. جريمة تزيد شيء أكثر من ازدياد الحياة البشرية للجميع معهود في هجمات إرهابية واحتقار إله معهود في الإرهاب الذي يتطلب علاقة مع عقيدة - الجريمة في نيس أعطت المحققين انطباعاً بأنها نتاج حرفة الموت وليس من منظمة إجرامية.

(1905) وابتكرت "مساحة عامة" مختلفة حيث عاشت الديانات المدنية، الديمقراطية والشمولية. في تلك المجتمعات تولد الاختلاف الديني احتياجات وطلبات معقدة، فمثلا احتياجات الغذائية التي، في ميكانيكاها التقشفية العميقة والهيكلية (كل تعاليم الطعام تأمر بعدم تناول هذا المنتج أو ذاك)، غالبًا ما تكون حاضنة الاستياء الهلجاني كما لو كان الانسحاب من طعام ما يعني إعطاء حق آخر في عدم أخذها في الاعتبار كتأكيد على الذات. والآخر هو "الجماعات ذات العضوية الحرة" التي تتشكل في أماكن الصلاة: هناك حيث يتجلى الانتماء إلى تقليد ودينامية - مع كل الاحترام الواجب لكل الأصولية وكلها تعود إلى الحالة "البدائية" للإيمان - لقد ميزها وسلمها في شكل مجاهرة دينية. المجاهرة مغطاة بالثقافات واللغات وعلم الجمال والعقائد والأخلاق المتغيرة باستمرار. وبينما يعتقد الخطاب القديم المناهض للدين أن الأديان، كونها اختراع الإنسان أو إسقاط احتياجاته، هي بلاغة فارغة غير قابلة للتغيير وفقًا "لتسلسلات هرمية" دقيقة، يعلم الضمير المؤمن أن الإخلاص للوحي

التطرف الإسلامي - الذي يجدف حقا على النبي من خلال تصويره كخطيب كراهية مبتذل - لا يتأصل إلا هناك و لكن في بيئات أكثر تعقيدًا أو مموهاً في النسيج الحضري، كما كان مع خلايا القاعدة قبل 11 سبتمبر. في ذلك الإحباط تتولد كتلة بخصائص تعمل بعيدًا عن جوهرها وهي تلمس أماكن الحياة المدنية والمدن. اقترح جورجيو لا بيرا - الروائي المقدس، والفقيه التأسيسي من الدستور الإيطالي، عمدة - في منتصف الحرب الباردة، عندما لم يعد التهديد النووي أكبر ولكن تم إدراكه بشكل أكبر، رؤيته للسلام بدءًا من المدن بالتحديد: الأماكن أو اتحادات (بالمعنى الاشتقاقي: يشتركون في نفس المصير) تتطلع إلى نبذ الحرب والتفاهم. اليوم في المشهد الديني المتغير، تعود المدن إلى كونها المركز في بعدين. إحداهما "بالمجتمعات الإلزامية" النابليونية: المؤسسات - مكتب التسجيل والمستشفى، الدفن والسجن، المدرسة ونظام العدالة - التي قام الإمبراطور الفرنسي بعلمنتها، وأخذ السيطرة على الكنيسة وولد الطقوس والشريعة الدينية (علمانية، كما ستقول فرنسا منذ عام

الاستنتاجات: Consortes

التصور والواقع ليسا متقاربين مثل ما تدريسهما من خلال مختلف التخصصات وحتى المنطق. من علم النفس الاجتماعي إلى الإحصاء، ومن علم الاجتماع إلى التاريخ، هناك العديد من الطرق لتحقيق حثل على اتصال بالإجماع في الأنظمة الديمقراطية.

لذلك ليس من غير المعتاد أن يولد المشهد الديني التعددي في أوروبا اليوم تصورات مشوهة لواقع يُنظر إليه من خلال نظارات رديئة تمزجها الثقافات والتثاقف، العقائد والعادات، منطق الأقلية وتصورات الأغلبية الذاتية. يؤثر الأمية الدينية في الإطار وهي الجهل بالذات والجهل بالآخر، لذلك من ينفذ ادعاءات تقاليد الدين فهو الذي يزدراً به، يرسخ الدوافع العنصرية أو الإرهابية بشكل تعسفي؛ كما أن تصويرات ساخرة يحوّل الرموز التي تمثل واجبات دينية تتولاها بحرية إلى ساحة معركة.

على الرغم من سهولة وصفها، إلا أن المشكلة ترتبط بالإدمان السياسي على عدم المساواة: كما كان يُعتقد منذ عقود أن الخطابة وحجة انتخائية على السؤال في الجنوب بلدنا، فقط لإدراك أن تجعل المنظمات الإجرامية تلك الأراضي منصة لنظام مالي إجرامي أكثر أوروبية وأكثر نشاطًا في الأسواق الدولية من المنظمات المشاركة قانونية، لذلك في البلدان الأخرى كان يعتقد أن متصور أجيال طبقة العمال في الضواحي تظل بلا عواقب في الصراع بين الوعظ الروحي وتجنيد الإرهابيين الذي يحدث داخل المجتمعات المسلمة في أوروبا.



ألبرتو ميلوني

أستاذ تاريخ المسيحية في
جامعة مودينا ريجو إميليا

أستاذ تاريخ المسيحية في
جامعة مودينا ريجو إميليا

سكرتير مؤسسة

Giovanni XXIII

Per Le Scienze Religiose
(FSCIRE)

“

تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

”

تكون مجتمعًا مفتوحًا في حوار بمختلف أشكال التعبير الثقافي والاجتماعي والسياسي و حتى الديني

من منظور المصلحة العامة، تحتل الأديان وأنشطتها مكانة بارزة في مدننا في رأس المال الاجتماعي. إنها خلايا واسعة الانتشار يمكنها العمل من أجل السلام والوئام. لهذا السبب، من المهم جدًا ألا نعمل فقط من أجل الاستماع والحوار بين الأديان، ولكن من أجل الحوار والاستماع بين الأديان والمدن، وبناء الشبكات والجسور والتحول إلى مجتمع.

يمكن للأماكن الدينية أن تكون بمثابة بنى تحتية اجتماعية حقيقية، أماكن قادرة على التفاعل مع المجتمع المدني والأحياء والإدارات المحلية، لفتح الأبواب، وتقديم أنشطة الدعم وتبادلها مع السكان.

"لا أحد ينجو وحده" كان عنوان لقاء الأديان الأخير في روما مع البابا فرانسيس، مما أعاد وجهات النظر المختلفة للخلاص إلى المصير المشترك. "لا يمكننا إنقاذ أنفسنا. نحن ننقذ مع وساطة العالم"، هذا قول باولو فريري محبوب ومعروف جدا.

لا يمكن لأي مجتمع أن يصبح أكثر ثراءً في رأس ماله الاجتماعي إلا في بُعد الرعاية والمعاملة بالمثل، الملائمين جدًا للتربية. وهذا يتيح لها أن

تركيز: نتعلم من الطفولة

الطفولة هي الموسم الذي يكون فيه الفضول والبحث والاستماع مواقف عميقة. إنهم يميزون ثقافة الطفولة التي يجب أن نحافظ عليها دائماً. إذا استطعنا القول أن المدرسة في العالم هي المكان الذي تتواصل فيه الثقافات والأديان أكثر من غيرها، فهذا ليس فقط لأن هناك أكثر من أي مكان آخر تلتقي فيه شعوب مختلفة، ولكن لأنه في المدرسة تلتقي هذه الشعوب المختلفة في الموسم من طفولتهم وشبابهم. غالباً ما يكون الأطفال والشباب هم الذين يجعلون الكبار يفتحون أعينهم على جمال الاختلافات. إنهم يجذبون إليها وهم مندهشون، ويوجههم العجب نحو شيء مختلف.

لذلك يجب على المجتمعات أن تتعلم من الأطفال وأن تثق في ما نحب أن نسميه تربية الاستماع. إن التعايش بين الأديان والثقافات لا يمكن أن يبدأ إلا من الاستماع إلى الحوار والعلاقات.

الاستماع المهيء للآخر، في انتظار الآخر، في تفرده، في إسناد القيمة له لأننا نعتقد أنه قد يكون لديه شيء مهم ليقوله. إنه بُعد من أبعاد المعاملة بالمثل، الذي يؤدي إلى العلاقات وأخيراً إلى المجتمع.

عبر الأحداث التاريخية مثل الهجرة، والأوبئة، وتغير المناخ، وكوارث الغلاف الجوي، والأزمات الاقتصادية، وأخيراً وليس آخراً، النزاعات، تجد مجتمعاتنا في الجاليات الدينية مكاناً للحماية الأخلاقية والتماسك، ومكاناً للعرض والدلالة.



كارلا رينالدي

رئيسة مؤسسة ريجو تشيلدرن

LEGO Award 2015

أفضل الممارسات

برادفورد - إنكلترا



طور مركز برادفورد للتربية عبر الأديان برنامجًا لمحو الأمية الدينية، تم تبنيه على نطاق واسع من قبل كل من المعلمين المحليين والدول الأوروبية الأخرى، والذي من خلاله يتم إعداد الطلاب من مختلف الدورات التعليمية لمقابلة التنوع، لفهم معنى الرؤية الكونية الدينية وغير الدينية والتعبير بشكل واضح ومتسق عن معتقداتهم الشخصية، وأفكارهم، وقيمهم وخبراتهم، مع احترام حقوق الجميع. ترغب برادفورد التي هي مدينة ذات تنوع كبير في الأديان والثقافات، في التأكيد على أن

الأديان لها حق متساو في الحفاظ على هوياتها المتميزة؛ علاوة على ذلك، يجب اعتبار تنوعهم الثري، وكذلك شهادتهم المشتركة للروحانية وتعلقهم بالقيم المشتركة، مساهمة إيجابية في حياة المجتمع بأكمله. تتمثل الأغراض العامة للبرنامج التربوي في مساعدة الشباب على تعميق معرفتهم بأبعادهم الدينية والروحية وأبعاد الآخرين وتطوير موقف إيجابي تجاه الآخرين، والاعتراف بما يجمعهم، واحترام حقهم في امتلاك أفكار مختلفة، وتقدير ثراء الحياة في مجتمع متعدد دينياً.

لمعرفة المزيد: <https://bso.bradford.gov.uk/Schools/Home.aspx>

توصيات

01 تفعيل الاتفاقات مع دور العبادة التي تعترف بالاستقلالية والحياد الكاملين للسلطة المحلية، من أجل الاعتراف بأنشطة الرفاهية ودعم الهشاشة والتعليم والثقافة والرياضة التي تروج لها دور العبادة بطريقة رسمية أو غير رسمية

02 تسهيل مشاركة ممثلي دور العبادة في الطاولات المؤسسية التي تروج لها الدوائر أو المؤسسات المحلية

03 تضافر مقترحات تربوية ودعم مدرسي التي يتم الترويج لها في دور العبادة مع الخدمات التربوية الإقليمية

04 تسهيل تفعيل المبادرات المتعلقة بالقضايا العرضية (مثل الحق في الصحة للجميع، والتوجيه ومواكبة التوظيف، ومحو الأمية الحاسوبية ومحو الأمية اللغوية، والدعم في الحصول على رخصة القيادة) في البيئات المجاورة لأماكن عبادة، وكذلك بالشراكة مع المؤسسات أو الجمعيات المحلية

05 تنفيذ نشر المعلومات حول أنشطة الرعاية المختلفة لأماكن العبادة ضمن قنواتها المؤسسية (مواقع الويب، الصحف ووسائل الإعلام عبر الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي)، وتسهيل الاتصالات ودعم إنشاء رزنامات الأنشطة



أنشأت بلدية **Ekurhuleni** في جنوب إفريقيا، لضمان الأمن الغذائي للفئات الضعيفة أثناء الإغلاق الناجم عن جائحة Covid-19، شراكة مع بنك الطعام Covid-19 والمنظمات الدينية (FBO) لتزويدهم بطرود غذائية وتوزيعها من أجل تجنب الطوابير والتجمعات أمام أماكن العبادة. لمدة 3 أشهر تقريبًا، تم توزيع 1000 طرد غذائي يوميًا

لمعرفة المزيد: [/https://www.ekurhuleni.gov.za](https://www.ekurhuleni.gov.za)

تأتي الدعوات من هذا النوع أيضًا من كونغرس السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا الذي يقترح استراتيجيات تربية وأدوات مهمة لتعزيز المعرفة ومنع مخاطر التطرف على المستوى المحلي.⁸ يمكن للجاليات الدينية أن تمثل موردًا ثمينًا للإقليم وللمجتمع الأوسع. يمكنهم دعم تنفيذ الإجراءات ونشر لحظات تعليمية ومناقشات عالية. من المهم أن تصبح السلطات المحلية محركًا لهذه الرؤية وداعمة لها.

8 تنظيم الأنشطة المشتركة بين الثقافات والأديان: مجموعة أدوات للسلطات المحلية. القرار 397 (2016)

التاريخية والثقافية والجغرافية. يمكن أن تكون مناسبة للاحتفالات في مساحة المدرسة حيث تجد التقويمات الدينية المختلفة نفس الاعتراف، أو تصبح العنصر الذي يجب اكتشافه أثناء الزيارات التعليمية.

من الواضح أن هذه الاختيارات هي نتيجة حساسية ولكن أيضًا نتيجة قدرة إدارية يجب تعلمها. مرة أخرى، يمكن أن تأتي المحفزات المهمة من الجاليات الدينية المختلفة والتي يمكن أن تكون بمثابة عمل تكميلي لتنظيم المؤتمرات والمبادرات الثقافية ودورات تجديد المعلومات للمعلمين والمتعاونين ومشغلي المدارس والمواطنين على نطاق أوسع.

للجدل. في سياق الممارسة الطبية اليومية، من الممكن أن نتخيل أن الشخصيات الروحية قادرة على تقديم مساهمتها الخاصة في إدارة الخلافات المحتملة داخل العلاقة العلاجية وتخفيف الشعور بالخسارة لدى المريض.

تستحق المدرسة اهتمامًا خاصًا، لأنها جنبًا إلى جنب مع الأسرة، تمثل الفاعل التربوي الرئيسي. تمثل المدرسة مساحة عامة حيث يحتل التنوع الديني مكاتب الفصول الدراسية والمقاصف والممرات المدرسية والساحات. تم تكليف المدرسة بمهمة تكوين الأجيال القادمة؛ لديها دور أساسي في تعزيز ما يعرف بالتعليم من أجل المواطنة العالمية⁷.

دون التشكيك في الحقوق الأساسية، من الممكن الاستجابة للاحتياجات المختلفة التي تنشأ في سياق متعدد مثل المدرسة، كضمان أنظمة غذائية بديلة في المقاصف، أو توفير عمليات التفاوض فيما يتعلق بأنشطة رياضية محددة أثناء ساعة من التربية البدنية.

علاوة على ذلك، يمكن أن تصبح التعددية الدينية موضوعًا للتعليم. من الممكن مواجهتها بطريقة عرضية من خلال تحليل جوانبها

⁷ يندرج تعليم المواطنة العالمية ضمن الغاية 7 من الهدف 4 من خطة الأمم المتحدة

المرضى من خلفيات دينية أو ثقافية معينة. تعتبر حملات التوعية بشأن الوقاية من بعض الأمراض والسلوكيات الصحية الخطرة وتعزيز الأبوة مهمة بشكل خاص للمواطنة الشاملة. تهدف هذه المؤشرات إلى تعزيز الوعي بالحق في الصحة، لذلك من الضروري أن يفهمه الجميع.

يمكن لأعضاء الجاليات الدينية تقديم مساهمات مهمة بمناسبة الدورات التدريبية، تمامًا كما يمكنهم لعب دور الوطاء اللغويين والثقافيين ودعم إنشاء مواد إعلامية مترجمة إلى لغات مختلفة، يمكنهم أيضًا تسهيل نشر هذه المواد أيضًا ضمن دوائرها الخاصة، وبالتالي دعم السلطة المحلية في العمل المهم للوقاية من الصحة النفسية والجسدية.

من المهم أن ندرك أن الأخلاق الدينية والأخلاق الطبية قد تجد نفسها أحيانًا في حالة خلاف. يمكن للمعايير الخاصة بما هو جيد أو سيئ، صواب أو خطأ، أن تتباعد بشكل كبير مما يؤدي إلى عناصر الانتقاد. كما تعد الصحة العقلية والجنس ومنع الحمل والإجهاض وعمليات نقل الدم و زرع الأعضاء من أكثر الموضوعات إثارة

العامة وقطاعات السكان التي يصعب الوصول إليها.

بدورها تلعب السلطة المحلية دور الوسيط بالنسبة لوظيفتها التنظيمية، أي التنسيق، فإنها تجتذب نفسها وتحفز وتربط الأرواح المختلفة للتعددية الدينية والثقافية، وتفضل عمليات التخطيط المجتمعي التشاركي (community planning) المفتوحة لمختلف الجهات الفاعلة. تستطيع الجاليات الدينية أن تكون أيضًا موردًا لخدمات الرعاية العامة. يمكن تحديد المهارات القيّمة التي بإمكانها دعم عمل جهات الاتصال والجالية التي بإمكانها تأييد الكفاءات المهنية المختلفة. المجالات التي تستحق اهتمامًا خاصًا هي الخدمات الصحية والتربوية في الإقليم.

العلاقة بين الدين والصحة والمرض والعلاج هي علاقة وثيقة يمكن أن تكون أيضًا داعمة للمرافق الصحية. وبالتالي يمكن إضافة العناصر العرقية والثقافية إلى المرجع الديني. من المهم جدًا أن يستفيد الأطباء والمرضى وجميع المتخصصين في الرعاية الصحية من فرص التدريب التي تمنحهم الأدوات لفك تشفير السلوكيات والاحتياجات التي يعبر عنها

ما يجب السعي إليه هو تحالف بين السلطة المحلية والرعاية الاجتماعية التي يروج لها القطاع الاجتماعي الخاص (في هذه الحالة تعززها الكيانات الدينية) بما يتماشى مع استراتيجيات الحكم في الإقليم وقادر على تعزيز التدخلات دون إهدار الموارد. من ناحية أخرى، إذا كانت المنظمات الدينية ترغب في تجربة المهام التي تشعر أنها مستثمرة فيها بشكل كامل، فإن الإدارات العامة تعمل من أجل تطوير ودعم مسارات التكامل والتمكين، لمواجهة أي شكل من أشكال الانغلاق والتهميش اللغوي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

يمكن أن تصبح تشكيلات التعددية الدينية حلفاء مهمين في إطار سياسات التماسك، مستثمرة بمسؤولية كبيرة، ويمكنها أن تأخذ دور الوسطاء الاجتماعيين المهمين، مسهلة عمليات الاتصال مع مختلف الفاعلين في المنطقة التي يقيمون فيها. من ناحية يتصرفون كمتحدثين باسم الحالات ذات القيمة والمعنى والتخطيط النابع من الجالية التي يمكن بهذه الطريقة أن ترى نفسها كمحاورة محتملة؛ من ناحية أخرى، يمكن أن تمثل الجسر بين الهيئة

هويتهم من خلال المشاركة في الدورات التربوية والتدريبية الدينية واللغوية والثقافية. إنها المساحة التي يمكن من خلالها للشباب والكبار تطوير وعي وموقف مدني، والمشاركة في التنظيم والمساهمة في الأحداث والمناقشات والتجمعات والمقابلات حول القضايا ذات الاهتمام الجماعي. أخيرًا وليس آخرًا، تمثل الجاليات مكانًا للتنشئة الاجتماعية، حيث يمكن للمؤمنين العثور على عناصر مألوفة تساعد في التخفيف من ظواهر الكآبة والمعاناة من الصدمة الثقافية.

لذلك من الواضح أن الطوائف الدينية المختلفة والأقليات تظهر حماسًا معينًا واهتمامًا بإضافة تجارب تضامن ذاتية التنظيم إلى الخدمات التي تقدمها الرعاية العمومية. هذه المبادرة يجب ألا تُذلل وتُشتت وتُترك لنفسها. يجب أن تفي أشكال التضامن هذه بسياق إقليمي واجتماعي وسياسي جاهز للاعتراف بها والترحيب بها وتعزيزها ووضعها في نظام من أجل منفعة محتملة للمجتمع، من خلال إجراء سياسي استراتيجي يهدف أيضًا إلى منع المخاطر المحتملة للانغلاق والتباعد الاجتماعي.

تشمل الحالة الثانية العديد من الجاليات الدينية التي ولدت نتيجة حركات الهجرة وعمليات التجذير الإقليمي، والتي لا تحظى دائماً بالرؤية والتعزيز المناسبين. بانفتاحهم على الاستماع، فهم قادرون على الفهم والاستجابة للاحتياجات من خلال الأساليب المستمرة.

من خلال الاستفادة من الموارد البشرية والمادية، يمكنهم تقديم خدمات الرعاية الأساسية (المأوى، والوجبات، والملابس...) المقدمّة لأولئك الذين يجدون أنفسهم مجبرين في حالات الفقر المدقع، ولكنهم في نفس الوقت قادرون على اتخاذ إجراءات لحل المشكلات أكثر تعقيداً، مثل تولى مسؤولية إعادة الجثث إلى الوطن.

يُظهر العديد من هذه الكيانات الاجتماعية أنهم قادرون على الاستجابة بسرعة حتى لحالات الطوارئ المحتملة، على سبيل المثال من خلال العمل على جمع التبرعات المالية أو الضروريات المخصصة للجاليات المتضررة من الأزمات.

يمكن أن تمثل الجاليات أيضاً مكاناً للتربية والترويج الثقافي للأطفال والشباب. هذا هو المكان الذي يمكنهم فيه إعادة اكتشاف جذور

للتضامن التي تروج لها غالبية الطوائف، المتجذرة تاريخياً في الإقليم. ومع ذلك، لم تعد هذه هي الوحيدة. لقد حفزت عمليات الهجرة ولادة تجارب دينية متعددة، حيث يُثري نشاطها التضامني الصورة العامة للرفاهية الدينية.

يمكن أن تمثل هذه نواةً تدور حولها مجتمعات عرقية وثقافية محددة، أو أن تكون نقطة مرجعية لأعضاء دين حتى لو كانوا ينتمون إلى بلدان وقارات مختلفة.

الحديث عن الرفاهية الدينية يعني الرجوع إلى طرائق متنوعة.

في الواقع، يمكن للتشكيلات الدينية أن تختار ما يناسبها ويعتمد الكثير على الموارد البشرية والمادية التي تحت تصرفها. لذلك، هناك كيانات اجتماعية قادرة على إشراك عدد كبير جداً من المؤمنين وإنشاء خدمات متطورة في مجال التربية والرعاية والمأوى وخدمات مساعدة، أو تفعيل مشاريع اجتماعية ثقيلة على نطاق واسع؛ مثلما توجد تجارب تجمع عددًا أقل من المؤمنين وتتصرف في بُعد محلي أكثر، وتستجيب للاحتياجات المرتبطة بالسياق المحدد.

تعزير الرفاه والتماسيك الاجتماعي: مساهمة دور العبادة

إن التعقيد الحالي الذي يُطلب من المجتمعات إدارته لا ينبع حصريًا من زيادة التنوع العرقي والثقافي والديني. أدت التغيرات التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية وأيضًا الآن المناخية، إلى زيادة الحساسيات وتغيير خريطة المخاطر الاجتماعية.

وتتطلب هذه العوامل الحرجة نماذج رعاية تشاركية قدر الإمكان وتفضل التخطيط وأشكال الاستثمار العام، بهدف تعزيز تنمية رأس المال البشري والاجتماعي.

في نماذج مزيج الرفاهية ومجتمع الرفاهية الحاليين (welfare mix) و (welfare community)، تكتسب جميع التشكيلات التي تُنسب إلى القطاع الخاص الاجتماعي أهمية أساسية، التي تسعى إلى تحقيق أهداف التضامن الاقتصادي والاجتماعي. المكونات الدينية في ضوء الأنشطة التي تروج لها تقع بالكامل ضمن هذه الفئة.

إن التضامن الذي يمثل بالنسبة لبعض الأديان التزامًا حقيقيًا من جانب المؤمنين (زكاة المسلمين وعشر المورمون)، هو هدف حشد كبير. إن الإشارة إلى عمليات إحياء الظاهرة الدينية تعني في الواقع الإشارة أيضًا إلى حركات نقل تجربة الإيمان. لم يعد هذا يتجلى حصريًا في لحظات الصلاة الفردية والجماعية، بل يتحقق أيضًا من خلال النشاط الاجتماعي الذي يعمل لصالح الفئات الأكثر ضعفًا.

يمكن للعديد من البلدان الاعتماد على تجارب صلبة ومفصلية

“

لا بد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة ودينامية. فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى، فإن التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي. وحيث أنها لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي، فإنها تيسر المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة العامة.

”

المجتمع، ولهذا فإن مصلحة السجون في المملكة المتحدة هي أكبر مشغل لرجال الدين المسلمين. تدرك مصلحة السجون حاجة النزلاء إلى الدعم والمساعدة على الصمود ضد أولئك الذين يسعون لغرس الأيديولوجيات المسببة للانقسام.

هذه بعض الطرق الأساسية لدعم الطوائف المختلفة في المؤسسات العامة الرئيسية في المملكة المتحدة. هذا ضروري لدمج كافة الفئات المجتمعية في الدولة ولبناء مجتمعات أقوى وأكثر أماناً.

العمل.

العديد من هذه المؤسسات كانت تحوي مساحات للمؤمنين المسيحيين. في التسعينيات وفي العقد الأول من الألفية الجديدة، الدعوات المتزايدة لإدراج ديانات أخرى في هذه الأماكن دفع إلى إنشاء أماكن صلاة منفصلة للمسلمين بشكل أساسي. الفكرة كانت ممتازة وهدفت إلى إنشاء أماكن عمل شاملة للأديان الأخرى، لكن مع ازدياد المقالات الصحفية التي أشارت بشكل سلبي إلى أن المسلمين كانوا "يطالبون بمعاملة خاصة"، الرأي السائد خلال العقد الماضي الطريق كان خلق أماكن صلاة مشتركة لجميع الأديان. تأثر هذا الرأي جزئيًا بعناوين الصحف، ولكن أيضًا بفكرة أن المساواة تعني وجود مساحات متاحة مشتركة، وليس مساحات منفصلة قد تخلق الاعتقاد بوجود تسلسل هرمي في مكان العمل.

طورت المؤسسات سياسات عمل شجعت على استخدام أماكن الصلاة مع تقليل الرمزية الدائمة ليشعر المصلون بالراحة عند استعمالها لفترة قصيرة من الزمن. قامت بعضها أيضًا بالحد قدر المستطاع من الرموز الدينية وسمحت بتغطيتها

أثناء استخدام آخرين للمكان.

بالإضافة إلى ذلك، قامت المستشفيات بتوظيف رجال دين متعددي الإيمان الذين يقدمون المساعدة الروحية لمختلف العقائد ويشيرون أيضًا إلى أماكن صلاة محلية للعائلات والمرضى.

الاستثمار في رجال الدين من مختلف العقائد كان في مقدمة الجهود لحفظ كرامة الناس من مختلف الفئات المجتمعية الذين يستخدمون الخدمات في المستشفيات والمدارس وحتى في داخل القوات المسلحة. دور رجال الدين هو تقديم المساعدة العملية والروحية والدعم للموظفين وشامل المستفيدين من هذه الخدمات. هذا التغيير ضمن حصول العائلات على الدعم العاطفي والديني في أكثر لحظات حياتهم اضطرابًا وحساسية، وضمن بأن يشعروا أن هوياتهم يتم احترامها في مؤسسات الدولة الممولة بأموال دافعي الضرائب. ساعد تقديم رجال الدين متعددي الإيمان في تقليل مخاطر اتصال العائلات والأشخاص المستضعفين بالجماعات التي تسعى إلى إحداث انقسامات في المجتمع، ولهذا فإن مصلحة السجون في

تركيز: استراتيجيات لتعزيز التعددية الدينية في الأماكن العامة

لقد تغير نهج الدعم الروحي والرعوي في المؤسسات الأوروبية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. بالنظر إلى الزيادة في التعددية بين السكان، كان من الضروري إعادة النظر في خدمات الدعم المقدمة في الوكالات الحكومية الرئيسية. قسم كبير من هذا العمل تم القيام به بسرعة لمواكبة التغيرات السكانية والهجرة الناتجة عن النزاعات الدولية. مع ذلك، بعض بنود خدمات الدعم هدفها زيادة الدمج والحد من التطرف. يمكن رؤية هذه التغييرات في المملكة المتحدة، وسوف أتطرق لهذه التطورات بالتنمية الاجتماعية مع بعض التفصيل.

على مدار العقد الأخيرين، هناك موقفان مختلفان في المملكة المتحدة حيال مسألة المساحات الدينية في داخل الهيئات العامة، التي تهدف لتوفير الرعاية العاطفية والروحية في أماكن العمل للمستخدمين والموظفين. بالنظر إلى التنوع الموجود بين فئات المجتمع في المملكة المتحدة، والزيادة في الموظفين من بين السود والأقليات العرقية في المؤسسات مثل هيئة الخدمات الصحية الوطنية، العيادات الطبية، خدمات الإطفاء وسلطات النقل العام خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، فإن الانتماء الديني لهذه المجتمعات (خاصة الجاليات المسلمة البريطانية) حث مؤسسات الخدمات العامة الأساسية لتوفير أماكن هادئة وشاملة للصلاة. بالنسبة للمسلمين البريطانيين الممارسين، هذا يعني أوقات صلاة قصيرة من خمس إلى عشر دقائق حوالي ثلاث مرات خلال يوم



إيمان أبو عطا

OBE

مديرة Faith Matters e Tell MAMA UK

أفضل الممارسات

دونوستيا - سان سابستيان - إسبانيا



يعد إنشاء مبنى مويوس في ضوناستي - سان سيباستيان تجربة عملية للتعرف على التنوع الديني. إنه تمثيل مرئي لكيفية استخدام الأديان للأماكن العامة وكيف يمكن للمؤسسات العامة أن تتحاور معهم لفهم احتياجاتهم والاستجابة وفقًا لذلك. تم اختيار مشروع المبنى من بين العديد من المقترحات المقدمة من طلاب المدرسة الفنية العليا للهندسة المعمارية كجزء من مسابقة أقيمت في العام الذي كانت فيه سان سيباستيان عاصمة الثقافة الأوروبية.

التقى طلاب الجامعة بأعضاء الطوائف الدينية والروحية في المنطقة للتعرف على خصوصياتهم واحتياجاتهم الخاصة. الهيكل الخشبي الحدائي، الذي يمكن أن تستخدمه الفئات الدينية المختلفة بشكل منفصل أو معًا لتعزيز المبادرات والبرامج، له شكل هندسي يشير إلى مفاهيم الخلود والدورية واللانهاية. من خلال خلق مساحة أساسية خالية من الرموز الدينية، يتم وضع الزائر في وضع يمكنه من الشعور بالراحة كإنسان ومشاركة روحانيته أو روحانيتها، مهما كانت، مع الآخرين. الهيكل جزء من مشروع بيتارا بيتا، الذي يواجه التحدي المتمثل في إدارة التنوع الديني بناءً على الدور الإيجابي للطوائف المختلفة كعامل للتماسك الاجتماعي و في الوقت نفسه يعزز الحوار بين الثقافات والأديان على أساس حقوق الإنسان.

لمعرفة المزيد: <https://www.donostia.eus>

06 تسهيل إمكانية استخدام الأماكن العامة للاحتفال بالطقوس أو الممارسات الدينية التي تحترم المبادئ الدستورية السارية والقواعد، المفتوحة لمشاركة جميع المواطنين.

07 التحقق من أن أماكن العبادة والدفن قد تم تمييزها بالرموز الصحيحة والمحترمة لجميع الأديان في الخرائط والعلامات الحضرية التي أنشأتها الإدارة العامة.

08 تسهيل إنشاء مقرات لتوفير المعلومات أو توزيعها بلغات متعددة فيما يتعلق بالخدمات والفرص المتاحة للمواطنين بالقرب من أماكن العبادة (مثل المعلومات المتعلقة بالحالة الاجتماعية والتصاريح والدعم الاجتماعي والمساعدة والتسجيل في المدارس وفرص التدريب اللغوي والمهني، الدعم الاقتصادي لإعادة الجثمان إلى الوطن، إلخ).

توصيات

01 تعزيز الجوانب المعمارية والجمالية لدور العبادة في المنطقة كتراث ثقافي وفني للمجتمع المحلي.

02 التحقق من أن أنظمة منح الامتياز واستخدام الأماكن العامة لها معايير الحياد ومتساوية مع جميع الشعائر الدينية.

03 تعزيز الحياد الديني داخل الهياكل والخدمات التي تروج لها السلطة المحلية أو تدعمها اقتصاديًا.

04 تجديد لوائح المؤسسة المتعلقة بأماكن العبادة (مثل المساهمات أو المنافع الاقتصادية) أو الممارسات الدينية الموجودة بين المواطنين (مثل أماكن المقابر المخصصة).

05 تفعيل مسارات لتحديد اللوائح المشتركة مع الجاليات الدينية من أجل تعزيز إنشاء "غرف السكن" داخل أماكن الرعاية والاحتجاز والإقامة (مثل حرم الجامعات ومراكز كبار السن، وما إلى ذلك).

نفس الوقت توجيهه نحو الشعور بالهوية
المشتركة.

تداعيات من حيث السياحة والتسويق الإقليمي.

يمكن للممثلين الدينيين والسلطات العامة أن يبنوا معًا نموذجًا جديدًا للتعايش والعمل معًا من أجل بناء مدن أكثر وعيًا وتماسكًا. يمكن أن ينشأ الكثير في إطار تجارب الحوار التي بإمكانها أخذ شكل المشاورات للحوار بين الأديان، والجداول والمنتديات والتنسيقات التي تشمل جهات فاعلة مختلفة وتسعى لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في تثقيف أنفسهم وزيادة الوعي بين أقرب المواطنين.

تسترشد العديد من الاستراتيجيات التي تتبناها الدول المختلفة بتفسير مفهوم العلمانية. يبقى أن هناك طرق مختلفة لفهمها. تفضل بعض الدول العلمانية عن طريق الطرح التي تؤدي إلى إزالة الدين من الفضاء العام. بينما دول أخرى تختار الإستراتيجية المعاكسة، وتسلك الأساليب التي تهدف إلى الاعتراف والشمولية وتعزيز التنوع والتعددية.

يكمّن التحدي الذي يواجه السلطات المحلية على وجه التحديد في فهم كيفية تنظيم الفضاء العام واستخدامه من أجل تعزيز التنوع وفي

فقط بالاعتراف بحقوقهم في المجتمعات الدينية، ولكنه يمثل أيضًا فرصة لتعزيز وإثراء مدنهم.

يمثل الفضاء المقدس تحديًا لأنه يتطلب التفكير في العناصر التأسيسية للهندسة المعمارية نفسها. يمكن حل المفاهيم والعناصر مثل الجاذبية والنور والعتبة والعلاقة مع الإلهي من خلال درجة عالية من الإبداع والابتكار. هنا، ليس لدى السلطات المحلية الأديان فقط كمحاورين، ولكن أيضًا المهندسين المعماريين والمخططين الحضريين المتخصصين والملتزمين بتصميم الفضاء المقدس. تعمل كل هذه الشخصيات من أجل الاستجابة للاحتياجات الروحية واستعادة المزيد من الجمال والجودة للفضاء العام للمواطنين. تاريخيًا ومن خلال مشاريعها، ساهمت الأديان بشكل كبير في التراث الفني والثقافي لمختلف البلدان.

تساهم الكنائس والأديرة والمساجد والمعابد والبيع في تحديد وإثراء صورة المدن. بهذا المعنى، يجب اعتبارها تراثًا للمجتمع بأكمله وكائنًا لجاذبية كبيرة يمكن أن يكون له أيضًا



في نوفمبر 2007، افتتحت **جنيف** رسمياً، في أكبر مقبرة في المدينة وبحضور ممثلين عن الطوائف الدينية (المسلمين واليهوديين)، مواقع الدفن ذات توجّه ديني (نحو مكة والقدس).

لمعرفة المزيد: <https://www.geneve.ch/fr>

خطر عدم الكشف عن الهوية لمثل هذه الأماكن لا يساعد على الوعي بوجود الظاهرة الدينية في مدنهم. عندما لا تتاح الفرصة أمام النظرة لالتقاط خصوصية معمارية بسبب غيابها، فهناك خطر عدم ملاحظة وجود مكان للصلاة. تستطيع الإدارات العامة الوقاية من هذه المخاطر من خلال العمل وتنفيذ أدوات تخطيط الحوكمة الإقليمية الخاصة بها. إنها مسألة العمل جنباً إلى جنب مع الفئات الدينية المختلفة لتجنب الحلول الحرجة وغير الآمنة والقيحية، في إشارة إلى التخطيط الحضري الديمقراطي، القادر على تقديم نفس الجودة والفرصة. من المهم ملاحظة أن الأمر لا يتعلق

بناء الكنائس والمساجد والمعابد وما إلى ذلك، حيث أن لها وظيفة و فهم الاحتياجات المختلفة في هذا الصدد والعمل من أجل تلبية أي احتياجات إقليمية.

ومع ذلك، قد يحدث أن أدوات التخطيط المحلية ليس لديها اتساق كاف مع الوسائل القانونية الوطنية وفوق الوطنية. في هذه الحالة، الخطر الحقيقي هو أن الظاهرة الدينية يمكن إهانتها وتهميشها. عندما لا يتم الرد على الحق في المكان، تُعاين انتشاراً - شديد الانسيابية ويصعب مراقبته - لأماكن الاجتماعات والصلاة، أكثر أو أقل غير رسمية (المستودعات والمنازل والمرائب...). هذه الملمحة المحلية للظاهرة الدينية غير مرغوب فيها لأسباب مختلفة: أولاً وقبل كل شيء، يظهر عدم توافق واضح مع الخطط التنظيمية الإقليمية التي تحدد المجالات الوظيفية مع مراعاة المتغيرات المختلفة؛ ثانياً، لا يوجد ضمان للصحة والنظافة والسلامة للمؤمنين في الاجتماع، ويمكن للمرء أيضاً أن يشهد ظهور وتفاقم النزاعات مع المجموعات الأخرى الموجودة في نفس المنطقة.

الإقليم، والتي تؤثر بشكل كبير على عملية تحديد الهوية الجماعية. لذلك، يمكن لإدارة الرموز أن تجد إجابات مختلفة وفقًا للحالات والأغراض.

إن الاعتراف بالظاهرة الدينية ودمجها وتعزيزها يمر أيضًا بخيارات تتطلب درجة معينة من الاستثمار من حيث الموارد البشرية والمادية. نحن نشير إلى المساعدة الدينية داخل أماكن الاحتجاز و في مرافق العلاج والمستشفيات، أو حتى لتنظيم طقوس الذبح، أو لتخصيص أماكن للدفن ضمن أنظمة المقبرة.

تتطلب إدارة هذه القضايا رؤية بعيدة النظر وتخطيطًا مشتركًا مع مختلف ممثلي الطوائف الدينية الموجودة في الإقليم.

بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى الأماكن العامة، فإن الإدارات المحلية مدعوة إلى منح مساحات من أجل جعل البعد الجماعي للتجربة الدينية ممكنًا حقًا، والذي يتميز بالاحتفالات والطقوس وأوقات الصلاة. في العديد من البلدان، الأمر متروك للحكومات المحلية ضمن الخطط التنظيمية الإقليمية لتوفير إجراءات محددة للسماح بالاستخدام المقصود لتحديد أو

مع انفصال خفيف عن الموقع الذي توجد فيه، يبدو أن هذا الاختيار يسترشد بالحاجة إلى ضمان قدر أكبر من الألفة والخصوصية.

التحدي الأكبر الذي يدور حول هذه الأماكن يتعلق بالتصميم الداخلي لها. تساءل العديد من المهندسين المعماريين عن أفضل خيارات التصميم من أجل تشكيل مساحة تتجاوز جميع المعتقدات والأديان وتكون شاملة للجميع بالتساوي. الأكثر شيوعًا هي الغرف البيضاء، بدون نوافذ ومجهزة بخزائن / أرفف تحتوي على كتب مقدسة وأي أشياء طقسية. تُركت الجدران طواعية دون أي مرجعية رمزية، حتى لا تضر بالحساسية والحق في الحرية الدينية وعدم التمييز.

من خلال تفضيل منطوق الطرح، فإن الهدف هو تحقيق أقصى قدر من الشمولية. يمثل تخطيط غرف السكن خيارًا سياسيًا مهمًا للغاية.

في سياق معلوم حيث تم تجريد العديد من الأديان من الإقليمية، يتم الترحيب بالاحتياجات الدينية والروحية للناس، من أجل دعم الأشكال الجديدة والإيجابية للتجذير في

إلى الأماكن العامة المتنوعة التي تتطلب مقاربات مختلفة لنفس المسألة: الشوارع والأحياء والمتنزهات والساحات والمحطات والمطارات والمستشفيات والمدارس والمكاتب العامة.

غير أنه ليس من المسلم به أن الدين يجب أن يكون حاضرًا بنفس الطريقة. يمكن أن تدخل الأديان في علاقة مع الفضاء العام بطرق مختلفة وهذا يتطلب مقابلة مع السلطات المحلية أو الهيئات المسؤولة عن إدارة هذه السياقات.

على سبيل المثال، يمكن أن تحتوي المساحة العامة، سواء كانت تحتوي على طبيعة رسمية أم لا، على (غرف السكون) بالداخل. هذه الأخيرة، التي أصبحت موضوع اهتمام متزايد، تمثل مساحات تهدف إلى الترحيب بالمؤمنين من أي عقيدة (دينية أو غير ذلك) للحظات شخصية من الجني الباطني والصلاة. إنها أماكن تُعزى إليها درجة معينة من القداسة والتي تجد مساحتها بشكل متزايد داخل المستشفيات وأماكن الاحتجاز والمطارات والمحطات والملاعب الرياضية. في كثير من الأحيان لا يمكن التعرف عليها على الفور حيث يتم وضعها

والمبادلة. تتكون التعددية الدينية من فاعلين يجب أن يكونوا قادرين على الشعور بأنهم مسموعون في احتياجاتهم ويتم تقديرهم في المساهمة التي يمكنهم تقديمها.

يمكن تحديد العديد من المجالات التي يتفاعل فيها العامل الديني مع السلطات والمؤسسات المحلية، من بينها العلاقة بين الفضاء العام والدين، هي بالتأكيد واحدة من أكثرها إثارة للاهتمام. تقودنا النظرة العامة الأولى نحو هذه العلاقة إلى تحديد المهمتين الرئيسيتين المنوطتين بالسلطات العامة والمدعوة إلى تخطيط استخدام المنطقة وإدارة التعددية الدينية داخلها. الأول يتطلب عدم التمييز ضد الأديان في الوصول إلى الأماكن العامة، والثاني يعني توفير أماكن عامة للأنشطة الدينية.

إن القضايا التي قد تدخل حيز التنفيذ عديدة، وتمثل عقد يمكن لكل دولة من الناحية العملية أن تقرر حلها بطريقة مختلفة، وتطوير استراتيجيات متنوعة تبدأ أيضًا من التفسير المعطى لمبدأ العلمانية.

يمثل الفضاء العام بُعدًا متعدد الأوجه تدور حوله القضايا المعقدة. ربما يكون من الأنسب الإشارة

الفضاء العام وحرية العبادة: استراتيجيات الشمول وتعزيز المحلي

ظهر العرض العام المتعلق بالأدوات المعيارية والإرشادية (فوق الوطنية والوطنية) المقدمة في الفصل الأول كيف أن المسألة الطائفية كانت موضع اهتمام كبير لعقود عديدة. إن النظرة المهتمة واليقظة إلى التعددية العرقية والثقافية والدينية ومعرفة الأدوات التي تم تطويرها لضمانها وحمايتها تصاحب عمل الإدارات العامة المدعوة إلى التحكم الفعال في الظاهرة في موقع اختصاصها. لا عجب أن الأمية الثقافية والدينية والتنظيمية على المستوى السياسي تعتبر من الأسباب المحتملة للتكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع والتي تؤثر سلبيًا على نوعية التعايش الاجتماعي.

من ناحية أخرى، يمكن لحساسية سياسية ملحوظة تجاه التعددية الدينية أن تترجم إلى سياسات مفصلية للإندماج والديمقراطية التشاركية والمواطنة النشطة، بهدف تعزيز واستيعاب الفئات المختلفة داخل النسيج الاجتماعي. في الواقع تقوم المؤسسات العامة بوظائفها من أجل تنظيم الحرية الدينية والتعددية الدينية والاندماج والسعي لتحقيق هدف إقامة عمليات الحوار والمقابلة والتعارف المتبادل.

يمكن اتخاذ الخيارات السياسية من أعلى، أو تكون نتيجة مباشرة لعمل تآزري يرى تظافر العديد من الفاعلين (الإدارات العامة، والممثلين الدينيين، والمواطنين) ومع ذلك، من أجل توقع مساحات للتعاون والتخطيط المشترك، من الضروري العمل مسبقًا سعيًا لتعزيز الشعور بالثقة الواسعة النطاق

“

لكلِّ شخص حق في حرّية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة

”

لذلك، إذا كان الشخص في بلد حيث تعتنق الأغلبية عقيدة مختلفة عن دينه، يتبع ذلك توقع بأن يتوافق دينه مع الدين القومي. وبالتالي، عندما تنتمي إلى أقلية معينة، يهاجر إلهك معك أيضًا ويجب أن يطلب الإذن بالاعتراف به، ليُجعل نفسه مشابهًا للذي في البلد المضيف.

قيود، كما الحق في التعبير عن الرأي في المجال الديني.

إن حق الفرد في اعتناق دينه يعني أيضًا حق المؤمنين في إجتماعهم والحفاظ على مبادئهم الأخلاقية أو التخلي عنها، وكذلك حق المنظمات الدينية والعلمانية وغير الطائفية في الاعتراف بمكانتها القانونية. نتيجة لذلك، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ملزمة بحماية الحريات الدينية الفردية بطريقة ملموسة وفعالة، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأقليات الدينية الموجودة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تجد تشريعًا وطنيًا مناسبًا لممارسة حقها الأساسي كما تصدق القوانين الأساسية للدول المذكورة أعلاه. في بعض الحالات يتم التدخل في الطوائف الصغيرة، يحدث هذا كلما جرت محاولة لتنظيم عقيدة ثانوية داخل دولة. يجب فقط التفكير بالحاجة إلى إنشاء إسلام فرنسي في فرنسا أو إسلام إيطالي في إيطاليا. لسوء الحظ، تستغل بعض القوى السياسية الأوروبية الحرية الدينية أيضًا لأغراض سياسية وهذا لأن الدين ليس منفصلًا تمامًا عن الهوية.

تركيز: الحق في الحرّية الدينية

الحق في الحرية الدينية محمي في مختلف المصادر القانونية الوطنية والأوروبية والدولية. في القانون الدولي، حرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد معترف بها في المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والمادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد لعام 1981. بينما على مستوى تشريع الاتحاد الأوروبي، الحق في الحرية الدينية يستند إلى المادة 9 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمواد 10 و21 و22 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بحرية العبادة، هناك العديد من الحماية التي تمنحها دساتير الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. على سبيل المثال، تعترف المادة 19 من دستور إيطاليا بالحق في المجاهرة بحرية بالعقيدة والعبادة في الأماكن العامة والخاصة، باستثناء الشعائر المخالفة للأخلاق والنظام العام.

في مختلف القوانين للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يتم تحديد حق العبادة كحق شخصي مطلق، قائم أمام جميع المؤسسات، العامة والخاصة، ويتم تطبيقه في كل سياق اجتماعي، على قدم المساواة مع المواد الأخرى المعنيّة بحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، حرية اعتناق دين تعني حق الشخص في اختيار ما يؤمن به، أو التغيير أو التخلي عن دينه أو معتقده دون أية



عثمان ياسين

مرشح لرسالة الدكتوراه في الدراسات العالمية والاقتصاد والمجتمع والقانون بجامعة اوربينو "كارلو بو"

مستشار بلدية فيرمينانو، مسؤول عن الإدماج الاجتماعي والسياسات الأوروبية

أفضل الممارسات

ميلانو - إيطاليا



تعمل الإدارة على تعزيز التعايش المنسجم والبناء بين مختلف الطوائف الدينية أيضًا من أجل توطيد التماسك الاجتماعي وتعزيز عمليات الاندماج. وبالمثل، فهو يعتبر الدور الذي تلعبه الكنائس والجمعيات الدينية والثقافية في مناهضة أي تعبير عن التطرف الديني دورًا استراتيجيًا. يستمر الالتزام أيضًا في ضمان إمكانية إنشاء أماكن للصلاة والعبادة تحترم القوانين، متاحة ومفتوحة للجميع، حيث يتم تعزيز تدريب المرشدين الدينيين - أيضًا في ضوء الدور الذي يلعبونه في المجتمعات المذكورة و الوظائف التي يمكن الاستعانة بهم لأدائها في الأماكن العامة مثل المستشفيات ومراكز الاستقبال والسجون - يمكن أن يتولوا دور الوسطاء الفعالين لضمان التنفيذ الكامل للمبادئ الدستورية للتعايش المدني والدولة العلمانية والشرعية والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. إن تشييد المباني والمعدات الدينية للخدمات الدينية هو

بطبيعته مسألة معلقة بين حماية الحرية الدينية وتشريعات التخطيط العمراني الإقليمي. الغرض من خطة المرافق الدينية (PAR) التي وافقت عليها الإدارة هو توفير قواعد لتعزيز وتحسين إنشاء أماكن جديدة لعبادة أي طائفة دينية، يرتبط الطلب عليها ارتباطًا وثيقًا بتطور الديناميات الاجتماعية التي تعمل على تعديل التطورات الطبيعية في المجتمع، والحصول على تصنيف دائم ومحدث لدور العبادة القائمة.

لمعرفة المزيد <https://www.pgt.comune.milano.it/piano-le-attrezzature-religiose>

توصيات

01 توفير مرجع لتنفيذ السياسات الخاصة بالانسجام بين الحوار بين الأديان والحوار الروحي ضمن النظام الأساسي للسلطة المحلية، في المادة المخصصة للمبادئ أو وظائف المؤسسة.

02 توفير مرجع صريح للحوار بين الأديان في وثائق تخطيط السياسات وإنشاء مكتب مخصص في المبنى التنظيمي.

03 تفعيل بروتوكول تعاون مع المنظمات الدينية التي تقبل الالتزام بالقانون، والشفافية حيال الأنشطة المنفذة، وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وتعترف بحياد السلطة المحلية ومبادئ عدم التمييز.

04 النص على إدراج مراجع لوثائق الهيئات الدولية أو الوطنية أو الإقليمية في الوثائق الإدارية والسياسية المتعلقة بموضوع الحوار بين الثقافات والأديان.

05 تعزيز الموائد المستديرة أو التنسيق مع ممثلي الجماعات الدينية وجمعيات الهداية أو الحقائق المرتبطة بالروحانية، من أجل تحديد الخطط المشتركة ومشاركة مقترحات العمل التي قد تشمل أيضاً الأقسام الأخرى في البلدية.

06 فرضية إنشاء سجل بلدي لأماكن العبادة قوانينها يجب أن تكون متوافقة مع النظام الأساسي للبلدية ومع المواثيق المرجعية الدستورية.



يضم مجلس المجتمعات الدينية ومجتمعات ذات التوجه الحياتي في مدينة **بيرغن (النرويج)** 18 منظمة عضوًا في المواقف الدينية وذات التوجه الحياتي. ويهدف إلى تعزيز الاحترام المتبادل والحوار بينهما ويوفر ساحة يستطيع الأعضاء فيها تحديد الأهداف السياسية المشتركة والسعي إليها.

لمعرفة المزيد: [/https://www.bergen.kommune.no](https://www.bergen.kommune.no)

بشكل أفضل التعامل مع احتياجات معينة أو مع تعقيدات النسيج الاجتماعي، أيضًا تكون هنالك حساسية أكبر اتجاه خصوصيات السياق. يحدد الإطار التنظيمي فوق الوطني والدساتير التي تشير إليه شروط الحماية الكاملة للحرية الدينية. إن تعزيز السياسات المحلية الهادفة إلى تعزيز الحوار وممارسات المقارنة، وإنشاء أساليب عمل تعاونية، ودعم عمليات المعرفة المتبادلة والتبادل، يمثل الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه مجتمع تعددي وديمقراطي. السلطات العامة يمكنها أن تعمل على تنفيذ سياسات الإدماج الخاصة بها، بهدف التعزيز الاجتماعي والإقليمي. موقف حساس ولكن حاسم هو ضروري من أجل مواجهة التعقيد والتشجيع على ثقافة وقيم تسعى لغرسها في منطقتك، والعمل باستخدام استراتيجيات وأدوات مترابطة. توفر السلطة ومدى الاستقلالية المخصصة بشكل متزايد للمستوى المحلي إمكانية للسلطات العامة، ولكنها أيضًا تشكل مسؤولية كبيرة.

بدون مشاركة جميع الفاعلين في المجال العام، تضعف القوة الدافعة التي تتحرك وتوجه نحو قيم الكرامة والحرية والمساواة والتضامن والمواطنة والعدالة التي تدعو إليها المعاهدات. تعتبر التعددية الدينية كالتعددية الثقافية عنصرا من عناصر الحيوية والأداء السليم لمجتمع ديمقراطي فعلاً. بالتالي تحدّد التعددية الدينية وطريقة إدارتها في المجتمع صحة النظام الديمقراطي.

تحمي الاتفاقيات والمعاهدات فوق الوطنية حق إظهار معتقد أو دين وتدين محاكم الاستئناف أي قيود غير مبررة. مع ذلك، لا تلغي أدوات التوجيه والضمان استقلالية الدول في الأمور الكنسية. اليوم توجد لحقوق الإنسان التي يعترف بها النظام فوق الوطني مكانها في العديد من الدساتير الوطنية.

ترشد مبادئ دستور البلاد السلطات العامة بالإضافة للتوصيات فوق الوطنية. تستطيع الدول أن إلغاء أو عدم إلغاء مركزية الأمور الكنسية، وإحالتها لسلطة الأقاليم والمقاطعات والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي. وحيثما يحدث هذا، فإن على المستوى المحلي يتم

اقتصادية صافية، أصبح كذلك فضاءً قانونيًا تنظم فيه أيضًا حرية الدين، الفردية والجماعية، وعلاقات الواقع القومي مع المنظمات الدينية. مثال واضح هو المادة 17 من TFEU⁶:

1. يحترم الاتحاد ولا يمس بالمكانة التي تتمتع به الكنائس والجمعيات أو المجتمعات الدينية في الدول الأعضاء بموجب القانون الوطني.
2. يحترم الاتحاد على قدم المساواة الوضع الذي تتمتع به المنظمات الفلسفية وغير الطائفية بحكم القانون الوطني.
3. اعترافاً بهويتهم ومساهماتهم الخاصة، يتحاور الاتحاد مفتوحاً وشفافاً ومنتظماً مع هذه الكنائس والمنظمات.

يوضح المقال أهمية التعددية الدينية والكنائس والمنظمات الدينية والاعتراف بها كلاعبين ضروريين وأساسيين لبناء مجتمعات متاحة للجميع وعادلة وداعمة ومتماسكة ومسالمة.

حق الفرد في إظهار معتقده بشكل فردي أو جماعي لا يعتبر مطلقاً. يمنح البند 2 من المادة 9 من الاتفاقية الامكانية بأن تفرض البلدان قيود على الحريات لأسباب تهدد "الأمن العام أو حماية النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو حماية حقوق وحريات الآخرين". لكن إذا كانت كامل السلطة لتطبيق قيود على المادة 9 حصرًا في يد الدول، هذا سيهدد الأهداف وبالتالي الاتفاقية نفسها ستصبح بلا فائدة. لهذا، السبب نصت الاتفاقية أيضًا على إنشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁵ يُطلب من المحكمة البت في شرعية القيود المطبقة. في حالة عدم الشرعية، قد تتهم الدول بانتهاك المادة 9 من الاتفاقية.

بالإضافة إلى مجلس أوروبا، بدأ الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة بأن يكون مرجعًا في مجال الحرية الدينية. يقترض قضاء محكمة العدل الأوروبية مبادئ حماية حقوق الإنسان من الاتفاقية الأوروبية يثبتها في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، الذي مع معاهدة لشبونة له قيمة قانونية كالمعاهدات. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمتلك مبنًى وأهدافًا

⁵ تأسست عام 1959

⁶ المادة 17 TFEU (معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي)، التي قدمتها معاهدة لشبونة في 13 ديسمبر 2007

يجب ضمان التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية دون أي تمييز، وتحديدًا ذاك القائم على الجنس أو العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية وطنية أو الثروة أو الولادة أو أي وضع آخر.

لا تحتوي المادة 9 على أي تعريف إضافي أو تحديد للدين. يمثل هذا "الحذف" نية واضحة لضم تجارب دينية متعددة، كبيرة وصغيرة، قديمة أو حديثة. كما يعطي المقال أهمية وقيمة متساوية لطريقتين مختلفتين لعيش الدين أو العقيدة. من ناحية، هناك حق شخصي مطلق وغير مشروط في أن يكون اعتناق عقيدة أو تغييرها؛ لا يوجد لأي فرد أو مؤسسة ولا حتى للدولة السلطة للتدخل بهذا الحق الفردي. من ناحية أخرى، بحسب المقالة، للدين جانب جماعي حيث يتم الاعتراف بالحق في إظهار الإيمان، سواء من خلال أساليب فردية أو جماعية.

يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهمية البعد الديني في حياة الأفراد والمجتمع. حق الفرد في إظهار إيمانه أو معتقده (المادة 18) هو أحد حقوق الإنسان المعترف بها والمضمونة عالميًا. السلطات طورت استراتيجيات إدارة وحكم ضمن التعقيد، ولديها أدوات تتجاوز الحدود الوطنية من أجل توجيه اختياراتها. من بينها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية⁴ والمادة 9 التي تنص على ما يلي:

1. لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين. يشمل هذا الحق حرية تغيير الدين أو المعتقد، وكذلك حرية إظهار الدين والعقيدة، بالممارسات فردياً أو جماعياً، وفي العلن أو في السر، بإحياء الشعائر، التعبد والتعليم.
2. لا يجوز وضع قيود على حرية إظهار الدين أو المعتقدات غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تشكل تدابير ضرورية في المجتمع الديمقراطي اجتمعت العامة أو حماية حقوق الغير وحرياته.

هذا البيان الأساسي مصحوب بمقال ثانٍ يعزز مبادئه. المادة 14 من الاتفاقية:

4 تمت صياغته في عام 1950 في نطاق مجلس أوروبا

الصعوبات التي يسببها الافتقار إلى الإدارة السياسية للتعددية تتزايد وتصبح عاجلة أكثر عندما يتعلق الأمر بجوانب أكثر حميمية لأخلاق وضمير الأفراد. يضاف تحدي التعددية الثقافية بشكل لا يمكن تفاديه إلى تحدي التعددية الدينية. في العقود الأخيرة، ازداد الاهتمام بالظاهرة الدينية وقليلون قد فكروا فيها في الطرق التي يظهر الدين بها. تدفقات الهجرة، التي أثرت على جميع البلدان في الآونة الأخيرة تقريباً أو أقل، سببت تحركات لأشخاص مع أديان وأبعاد روحية مختلفة. تلعب الهجرة دوراً أساسياً في عملية إحياء الظاهرة الدينية.

السياسي يمكن أن يؤدي هذا إلى مقاومة التغيير. بالتالي نشهد انتشار حواجز عالية وصلبة تتفوق وراءها عوالم القيم المختلفة التي تمثل عقبة للحفاظ على التنظيم الاجتماعي الديمقراطي. يجب تجنب الانغلاق باستعمال أدوات مناسبة لاستقطاب وتعزيز الانتماء والمشاركة والثقة.

لدى السلطات العامة إطار قانوني دولي واسع يمثل أداة إرشادية أساسية لتنفيذ السياسات المحلية.

ن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنسب دوراً أساسياً للتعددية كعنصر ضروري للديمقراطية وتؤكد أن "احترام تنوع الثقافات، والتسامح، والحوار، والتعاون، في جو من الثقة والتفاهم، هي خير ضمان لتحقيق السلام والأمن الدوليين"² وتؤكد من جديد أن الثقافة "ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات"³

1 تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1946. وكان الذي حفز ولادتها هو الاعتقاد بأنه لا يمكن السعي للسلام الدائم بين الشعوب حصراً من خلال الموائيق والاتفاقيات السياسية.

2 ديباجة الإعلان

3 فيه

السلطات المحلية والتعددية الدينية: الأدوات التنظيمية والموجهات المؤسسية

التنظيمات السياسية الحالية بحاجة لأن تدير التعقيد الاجتماعي المتزايد الناتج عن زيادة التعددية العرقية والثقافية والدينية

هذه الشروط هي أساس عمليات التوسع التنظيمي. من جهة، هناك تعزيزات للحماية التي تضمنها الأنظمة القانونية والتنظيمية الدولية، ومن جهة أخرى، هناك بالتالي ملائمة تشريعية على المستوى الوطني والمحلي. إذا كان البعد على مستوى الماكرو يشمل وظيفة تنظيمية وإرشادية للدمج السياسي والاجتماعي بين البلدان، فإن البعد على مستوى الميكرو يعني جعل الحقوق المعترف بها ملموسة وعملية. علاوة على ذلك، تهدف الاستراتيجيات السياسية الوطنية إلى خلق توازن دقيق بين "الضواحي" و "المركز" وإلى ضمان سياسة محلية فعالة.

إن حماية تعددية وحقوق المواطنين يتعهد بها لاعبون مختلفون في عدة مستويات. تفريع السلطة هو مبدأ ينص أن المستوى المحلي يجب أن يلعب الدور الأهم، وبالفعل، في عدة بلدان تنسب له قدرات للحكم والإدارة الإقليمية التي يحفز تصميم وتنفيذ سياسات ادماج التعددية. في السياقات المحلية التي تتخذ شكل شبكة من الهويات والثقافات والأديان والقيم الناشئة، يجب التفكير في سياسات الإدماج بتوجه الاعتراف باللعبين الاجتماعيين المختلفين وتعزيزهم. حيث لا تلقى التعددية نظرة حساسة اتجاهها خصوصًا على المستوى

“

لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين. ويستلزم هذا الحق حرية تغيير الدين أو المعتقد، وكذلك حرية إظهار الدين والمعتقد فردياً أو جماعياً، وفي العلن أو في السر، بالتعبد والتعليم والممارسات وإحياء الشعائر.

”

المادة 9 - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

الأسئلة الأخرى - لتحديد ممارسات وخبرات المواطنين المهمة لكل مجال من المجالات الكلية التي يمكن العثور عليها في المنشور. يتم الإبلاغ عن مخزجات الاستبيانات في ملحق المنشور. الأمل هو أن يوجه هذا النص السلطات المحلية لاتخاذ إجراءات لتعميق مسار - ما يزال يتم استكشافه قليلاً من الجانب السياسي والإداري - من طرف العديد من المناطق التي ستشهد في السنوات القادمة تعديلاً عميقاً للتعقيد الروحي والديني لسياقاتها المرجعية.



**شمال
أمريكا**
مونتريال، كندا

***أوروبا**

آسيا
هاماماتسو، اليابان
بيت جالا، الضفة الغربية

أفريقيا
بيمبا، موزمبيق
إكورهوليني، جنوب أفريقيا

كراغويفاتش، صربيا
ليمريك، أيرلندا
لوتسك، أوكرانيا
ميلان، إيطاليا
Neumarkt in der Oberpfalz، ألمانيا
ريجيو إميليا، إيطاليا
نوفيلارا، إيطاليا
بورثيمو، البرتغال
سرايفو، البوسنة والهرسك
سيتوبال، البرتغال

***باجا، البرتغال**
برغن، النرويج
بوتشيركا، السويد
برادفورد، إنجلترا
Donostia - سان سيباستيان، إسبانيا
جنيف، سويسرا
جبرونا، أسبانيا
Górowo Haweckie، بولندا
باش، رومانيا

(12% من إجمالي عدد المدن المشاركة). تم تكوين النطاق الجغرافي للبحث مع 80% من الردود القادمة من المنطقة الأوروبية والباقي 20% من منطقة غير أوروبية، والتي تشمل إفريقيا (بمبا في موزمبيق و إكرولين في جنوب إفريقيا)، وآسيا (هاماماتسو في اليابان وبيت جالا في الضفة الغربية)، وأخيراً أمريكا (مونتريال، كندا).

يتكون الاستبيان من 17 سؤالاً، بشكل أساسي أسئلة ذات أجوبة مختلطة ومتعددة الخيارات، مما أدى إلى نتائج مقارنة وبيانات كمية ذات قيمة إرشادية. تم أيضاً تضمين 4 أسئلة مفتوحة، اختيارية وخاضعة للإجابة الإيجابية للأسئلة المغلقة من نوع بديل (نعم - لا)، والتي سجلت نسبة مئوية من المستجيبين باتت تقريباً تتماشى مع السؤال ذي الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير قسم أخير لإدراج الوثائق والمراجع للموضوع المعني. على الرغم من أن النسبة المئوية للمشاركين في هذا القسم الأخير كانت 16% فقط، كان لا يزال من الممكن الحصول على معلومات مفيدة - ثم دمجها من خلال بحث مكتبي من البيانات الناشئة عن

عبر الإنترنت، لجمع البيانات الواردة في الردود الفردية ومعالجة ما التحق منها.

ينقسم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، يتوافق كل جزء منها مع منطقة ماكرو للمسح. يكتشف الجزء الأول من الاستبيان معلومات عن وجود موضوع الحوار بين الأديان في الوثائق واللوائح المحلية، وعلى مستوى الاعتراف بأماكن العبادة القائمة ومعايير تخصيص أماكن جديدة للعبادة، من أجل تأطير الوضع من وجهة نظر تنظيمية.

تبحث مجموعة الأسئلة اللاحقة في العلاقة بين الدين والفضاء العام - الذي يُفهم على أنه توفير مساحات للأنشطة الدينية من قبل السلطة المحلية - ودرجة اكتشاف الطلبات المتعلقة بأداء العبادة.

في الجزء الثالث، الجزء الأخير، يُطلب من المستجيبين اختيار الأنشطة والخدمات الثقافية والرفاهية التي تنظمها أماكن العبادة والمناطق أو الأقسام التابعة للسلطة المحلية التي يوجد بها تعاون أو علاقات.

وردّ مسؤولو 25 إدارة محلية على الاستبيان، 17 منها ينتمون إلى شبكة المدن متعددة الثقافات

لنفسه الهدف الرئيسي لتحديد مستوى تطور إجراءات الحوار بين الأديان، وتحديد النقاط من القوة ومجالات التحسين، من أجل توجيه السلطات المحلية نحو الجهود المستقبلية الهادفة إلى تنفيذ فعالية الإجراءات.

كان الاستبيان هو أنسب أداة مسح لغرض البحث. على وجه التحديد، بالنظر إلى المدن المعنية وخصوصيات السياقات الاجتماعية والديموغرافية والمؤسسية ذات الصلة، أردنا بناء استبيان يمكنه التوفيق بين التنوعات الحالية.

الاستبيان هو نتيجة لعملية أولت اهتمامًا خاصًا لكل من أهمية وفائدة الأسئلة المطروحة وترتيب تسلسل الأسئلة. قبل تسليم الأداة، كان من المفيد اختبار الاستبيان على المدن الرئيسية للمشروع، ريجيو إميليا ونوفلار، التي تنتمي إلى العينة قيد التحقيق.

بمجرد تنقيح الاستبيان، تم منحه للمدن الأخرى التابعة لشبكة المدن متعددة الثقافات.

والمدن المرتبطة بالبلديات الرائدة عبر اتفاقيات توأمة وعلاقات مختلفة من خلال نماذج غوغل المصممة خصيصًا لتجميع وإدارة الاستبيانات

تعريفه برفاهية المجتمع (البعد الاجتماعي والصحي والتربوي).

يمكن لأماكن العبادة أن تمثل موردًا ثمينًا داخل المناطق، مما يعزز المساهمة التي تقدمها في تحمل المسؤولية عن نقاط الضعف الاجتماعية وما وراءها، مما يجعلها محاورة وحليفًا محتملاً في مراحل تخطيط الرعاية الاجتماعية.

في نهاية كل مجال موضوعي، تمت إضافة مؤشرات حول الإجراءات الملموسة المحتملة التي يمكن تنفيذها من قبل المسؤولين المحليين، لتشجيع بناء سياقات متعددة داخل مدنها.

يوجد لكل فصل ممارسة جيدة للمدينة، والتي نشأت من نتائج المسح الذي تم إجراؤه، والتي أردنا تعزيزها ضمن الموضوع المرجعي.

في نهاية الفصول تم ترك مساحة للتفكير، وإعطاء صوت للخبراء الذين يمكنهم تقديم الأفكار والاقتراحات من أجل تحفيز المزيد من الاعتبارات فيما يتعلق بالموضوع.

المجالات الرئيسية الثلاثة الموضحة في المنشور هي نفسها التي حاولنا اكتشافها في المرحلة الأولية من البحث، من خلال مسح حدد

المقدمة

م تصميم هذا المنشور لدعم الإدارات العامة المدعوة لإدارة السياقات المحلية المتزايدة التعقيد، حيث تمثل التعددية الدينية أحد الجوانب الأساسية لتعزيز الحوار بين الثقافات. إن تحديد استراتيجية للحوار بين الأديان لا يمثل في حد ذاته عنصرًا محرّجًا؛ يعتمد الكثير على كيفية استلامها وإدارتها داخل المناطق. لا يمكن لأدوات واستراتيجيات الحوكمة الملائمة أن تعالج التعقيدات بفعالية فحسب، بل تجعل التعددية الدينية أيضًا موردًا متاحًا للمجتمع. وقد تقرر التعامل مع القضية بالإشارة إلى ثلاثة مجالات تعتبر ذات أهمية خاصة، لأنها تقع ضمن اختصاص السياسة والإدارات العامة.

يسلط الفصل الأول الضوء على الأدوات التقييدية والإرشادية التي طورتها المؤسسات عبر الوطنية. إن إدراك الضمانات المكفولة للحرية الدينية وأساليب التعبير عنها هو الخطوة الأولى لخلق استمرارية تنظيمية تستطيع السلطات المحلية ضمانها.

يركز الفصل الثاني على العلاقة بين الدين والفضاء العام التي يجب على الإدارات المحلية إدارتها. تؤثر الحماية المعيارية للحرية الدينية ومظاهرها حتمًا على طرق تواجد الأديان داخل الإقليم. بالنظر إلى أن الإقصاء والتمييز ظاهرتان يجب مواجهتهما، يبقى السؤال حول كيفية الترحيب بالتعددية الدينية، ولكن قبل كل شيء تقييمها.

الفصل الثالث مخصص للعلاقة التي يمكن للسلطات المحلية أن تبنيها مع الجاليات الدينية المختلفة في إدارة ما يمكن

المدن، ولا تحديد أي مدينة هي الأفضل. لكل سياق خصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية محددة وسيكون من الخطأ تجاهلها باسم البحث عن أفضل الممارسات للتعميم. في الوقت نفسه، يمكن أن تكون معرفة ما يتم القيام به في مكان آخر حافزاً لأي إجراءات يتم تطويرها في المدينة الخاصة بالفرد ويمكن أن تؤدي إلى تأطير منطقة الفرد في سياق أوسع. لذلك نعتقد أنه بناءً على هذه النتائج، يمكن تمكين إدارة عمومية بالفعل من البدء في فهم مستوى التفاعل بين المؤسسات المحلية وأماكن العبادة في أراضيهم وإذا فكروا في التدخلات بهذا الصدد.

إميليا) بالتالي البلديات التي في الواقع، يرون أن الحوار بين الثقافات والأديان استراتيجية مهمة لعملهم.

لذلك من الواضح أن الإجابات تأتي من سياقات يكون فيها التبادل الثقافي حاضراً على الأقل في أجندة صانعي السياسات وهذا من الواضح لا يعكس الوضع العام للمدن الأوروبية، ولا الوضع في مناطق أخرى من العالم.

ومع ذلك، نعتقد أن النتائج مثيرة للاهتمام، قبل كل شيء لأنه كما يتضح من الصفحات التالية، فإن العديد منها يفسح المجال لقراءة صريحة مُبَهمة ليست احتفالية ولا دفاعية، قادرة على توجيه المزيد من التحقيقات عن مستوى البحث (منتقلين إن أردنا إلى كشف الأصوات القادمة مباشرة من أماكن العبادة، لتعميق تجاربهم وتوقعاتهم) ولتحفيز بعض التدخلات.

يُظهر البحث أيضاً أي المدن، من بين تلك المدروسة، التي تنفذ الإجراءات والتدخلات فيما يتعلق بأماكن العبادة وخصائص هذه الإجراءات والتدخلات، مما يوفر إطاراً مقارناً مفيداً لتقييم ما يتم القيام به على أراضيها.

من الواضح أنها ليست مسألة بناء الترتيب بين

إليه مع البحث؟"

هذا هو السؤال الأول الذي طرحناه على أنفسنا بالفعل عندما أسند إلينا عمل البحث من قبل مجلس أوروبا واتفقنا فورًا على أن إجراء معرفي من هذا النوع يمكن أن يساعد صانعي السياسات المشاركين في إدارة المدن، وكذا ممثلي مختلف المهن الدينية الذين يؤدون وظيفتهم في الواقع الحضري.

إن موضوع الحوار بين الأديان في الواقع هو موضوع الساعة للغاية، وهو بلا شك موضوع حاسم لأولئك الذين لديهم مهمة بناء مدن شاملة. يجب فهم المدن، كما يقول لفرنسيون Ville أو Cité، أي كمناطق مبنية و مخطط لها، و أيضًا كأساليب يسكن بها المواطنون ويعيشون بها.

إن إنشاء مدن شاملة، في الواقع، ينطوي أيضًا على القدرة على التناغم بين روحي المدينة (أو على الأقل التخفيف من صراعهما المتبادل): الروح القابلة للتصميم والعقلانية والروح الناشئة من تفاعلات وذاتية أولئك الذين يعيشون فيها؛ ومن الواضح أنه لتحقيق هدف التنسيق هذا، من الضروري تنفيذ إجراء معرفي للسياق الذي

يعمل فيه المرء.

يوجد اليوم الكثير من الحديث عن المدن الذكية (Smart Cities)، ومن المنطقي أن مصطلح "ذكي" يرتبط بالاستخدام المكثف للتقنيات الجديدة في تنظيم الحياة الحضرية.

من المؤكد أن التقنيات الجديدة تفتح فرصًا جديدة لتنظيم المدن، لكن أي محاولة لجعل المدن أكثر ذكاءً لا يمكن فصلها عن المعرفة العميقة بها. ولذلك فإن هذا هو هدفنا: تقديم مساهمة صغيرة من المعرفة، وهي خطوة أولى في عمل يمكن أن يجد التنمية بالمعنى المكثف والممتد.

من ناحية، إذا كنا سعداء بهذا البحث الأولي حول ممارسات وأفعال الحوار بين الأديان، فإننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين فهمه وأنه من وجهة نظر منهجية، فإن بحثنا به بعض نقاط الضعف.

من التحيز المهم الذي يجب أخذه في الاعتبار، على سبيل المثال، حقيقة أن تصميم البحث المقدم لإدارة الاستبيان للمدن التي تشكل جزءًا من شبكة المدن متعددة الثقافات (بالإضافة إلى مدن أخرى في قارات أخرى توأمة مع ريجو

لقد أرست الحضارة الحديثة مبدأ الحرية كأساس لها، وفقاً لذلك يجب ألا يكون الإنسان مجرد أداة للآخرين، بل مركزاً مستقلاً للحياة ألتير سبنالي من بيان فينتوتين

نشرُ بحث حول أماكن العبادة في المدن، والحوار بين الثقافات والأديان في فترة مثل الفترة الحالية - حيث نشهد استقطابات جيوسياسية قوية على المستوى العالمي تحدها الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والصحية ولكن أيضاً الثقافية - يكتسي قيمةً ربما أهم من ذلك، لأنه يعمل كحاجز رمزي للميل إلى الاستسلام لرؤية مدنا على أنها معادية و أن التنوع مصدر للتهديد.

يهدف البحث المقدم في الصفحات التالية إلى توفير إطار عمل مفيد لفهم مدى تعقيد واقع المدن التي نعيش فيها جميعاً. إنه ليس بحثاً يبدأ من أطروحة معدة مسبقاً، ولكنه يهدف إلى استكشاف "عالم" يتعين علينا جميعاً التعامل معه بطرق متنوعة وبدرجات مختلفة، ولكنه في نفس الوقت لا يزال غير معروف للكثيرين: أماكن عبادة، وظائفهم وعلاقاتهم في السياقات الحضرية.

ومع ذلك، من الواضح أنه حتى عندما نحصر أنفسنا في استكشاف ظاهرة ووصفها، والامتناع قدر الإمكان عن اقتراح تفسيرات وبناء نظريات، يجب أن نسأل أنفسنا السؤال "لمن يتم هذا؟" أو بعبارة أخرى، "ما هو الجمهور الذي تنوي التحدث



مطي رينالدي

رئيس مؤسسة مُنْدَانْشِيم

أستاذ علم اجتماع العمليات الاقتصادية والعمل في جامعة مودينا وريجو إميليا



وفي نفس العام، أقيم في قاعة المحاضرات بجامعة مودينا و ريجو إميليا. أول عرض لمشروع "ألف ألف ألفا. فلنرفع أصواتنا إلى الله مبتهجين!". منظور ثقافي للحوار اليهودي والمسيحي والإسلامي"، تم الترويج له في عرض التسبيح لله وحده، برعاية الأستاذ ريناتو نيغري. مشروعٌ شهد على المؤمنين من الطوائف التوحيدية المقيمين في ريجو إميليا ومواطني ريجو إميليا دور أبطالٍ لعدة سنوات، وهو تعاون قائم على فكرة الاستماع المتبادل والتبادل الثقافي والديني. كان الحفل الموسيقي - المبني على الترتيل اليهودي والمسيحي والقرآني من قبل ثلاث مجموعات تنتمي إلى الديانات التوحيدية الثلاث - لحظة تتويج لنوع من "مختبر" المعرفة الثقافية المتبادلة، محاطًا بأنشطة و مناسبات لتعميق المعرفة، تشمل نوعًا تعليميًا.

ريجو إميليا

في عام 2001، نشطت ريجو إميليا - من خلال تجربة مؤسسة مُنْدِإِنْسِيم - السبيل الذي قادها إلى التعامل مع سياسات تعزيز التنوع والحوار بين الثقافات.

إن الانضمام إلى شبكة المدن متعددة الثقافات التابعة لمجلس أوروبا جعل من الممكن تعزيز الحوار وكذا تبادل الخبرات التي ولدت في مناطق أخرى.

على مر السنين، أصبح تعزيز الحوار بين الأديان أحد مجالات البحث والتحليل من قبل إدارة البلدية، والتي تضعه في عام 2020 ضمن أهداف تخطيط الهيئة، من بين الإجراءات المسماة "لجميع".

من بين التجارب التي دفعت المنطقة إلى الاستثمار في إجراءات تعزيز الحوار بين الأديان والروحي، التجربة التي أجريت في عام 2018 ضمن رحلة الذاكرة التي تبادر بها مؤسسة إسترِك: لقد زار رئيس البلدية لوك فيكي و 200 طالب من مدارس ريجو إميليا معسكر الاعتقال في أوشفيتز بيركينا و برفقة أسقف ريجو إميليا غواستالا المونسنيور ماسيمو كاميسكا، والحاخام بنيامينو غولدشتاين من الجالية اليهودية في مودينا و ريجو إميليا و معهم الإمام يوسف السماحي ممثلاً عن الجاليات الإسلامية بريجو إميليا.





المؤسسة.
 من بين أهم الأهداف، نتذكر الالتزام الهادف إلى مشاركة الأعياد الدينية التي تمثل أكثر ما تعز عليه الجاليات وتميز هويتها. من بينها نذكر عيد فيساكي في شهر أبريل، حيث يجلب موكبًا إلى ساحة نُوفلارَ يتجاوز 10000 مؤمن بألوانهم وتقاليدهم وصلواتهم، كذا نهاية شهر رمضان الذي نحتفل به مع جميع الجاليات بفضل برنامج ثقافي وموسيقي ثري.
 ثروة القيم المنشورة هي تراث مشترك بين جميع المؤسسات والجمعيات الموجودة في نُوفلارَ وهذا بلا شك يسهل ويعزز استقرار أعمالنا ومشاريعنا التي نريد أن نستمر للإبقاء عليها نشطة لسنوات قادمة.

نوفيلار

أصبحت نُوفِلَارَ لسنواتٍ تقاطعَ طرقٍ للجاليات والأديان. سهلت الإدارات المتعاقبة إنشاء دور العبادة إدراكًا منها أن الترحيب يعني الاعتراف بجميع المكونات الدينية وإعطائها كرامتها وأنه من خلال الحوار يمكن بناء علاقات وفرص للنمو والمقابلة.

لطالما تم الحفاظ على موقف الانفتاح المتواصل والمستمر في العلاقات مع الجاليات الدينية، والتي نلتقي بها بشكل دوري لتبادل المعلومات والقضايا والمشاريع المهمة.

نظمت جاليات مختلفة نفسها بشكل جيد، وربطت بعضها ببعض، بل وأنشأت أماكن عبادة خاصة بها في نُوفِلَارَ. تم توسيع معبد السيخ، الذي افتُتح في عام 2000، وأعيد تطويره باستمرار

باستمرار في السنوات الأخيرة، ليصبح نقطة مرجعية على المستوى الإيطالي. كما استثمرت الجالية الهندوسية في مقر جديد، تم افتتاحه في عام 2017. وتواصل الطوائف الدينية الأخرى مثل الطوائف الإسلامية أو الأرثوذكسية الحفاظ على مقابلة حية مع إدارة البلدية.

في عام 2016 نحن كإدارة، قررنا الموافقة على برنامج "الثقافات المفتوحة"، أو المبادئ التوجيهية لتنمية السياسات بين الثقافات والأديان من أجل الاستمرار في تحفيز وتوجيه الإجراءات اليومية للحوار، وتعزيز الاختلافات، وبناء جسور في كل قطاع من قطاعات



من خلال هذا المنشور - الذي يُقصد به أن يكون حافزاً للتفكير أيضاً لإداراتنا - قمنا بتنشيط حوار يضم مدينتنا التوأم وهؤلاء الشركاء في المدن متعددة الثقافات. غالبًا ما يركز الحوار بين الأديان على الجوانب اللاهوتية والفلسفية والسياسية والقانونية؛ ويريد هذا المنشور التركيز بدلاً من ذلك على العلاقة بين المدن وأماكن العبادة.

بفضل العمل القيم لمؤسسة مُنذِئِنْسِيم التي قامت بتحرير هذا المجلد، نأمل أن نكون قادرين على المساهمة في النقاش وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات والتوصيات بين السلطات المحلية.

في السياقات الحضرية التي ستكون شديدة التنوع والطبقية مقارنة بعقود قليلة خلت. إن البحث عن الحوار والتعاون مع أماكن العبادة الموجودة في المنطقة - ذات الاستيطان الأقل حداثة - لا يهدف فقط إلى احترام المبادئ التي تمليها مواد المواثيق الدولية والداستير، ولكننا نعتقد أنه عنصر أساسي لإنشاء تحالفات لتعزيز الحوار بين السياسات العامة والإجراءات الاجتماعية الخاصة المستوحاة من الحساسية الدينية أو الروحية.

تهدف هذه العملية إلى إبراز الاهتمام العام بالمشاركة في أهداف المشاريع التي تروج لها دور العبادة والتي تُدمج نظام الخدمات الاجتماعية والتربوية والثقافية للإدارات المحلية.

ي رأينا، يمكن لهذا الإطار أيضًا تسهيل الحوار بين دور العبادة والأديان الموجودة في المنطقة. إن تسهيل الحوار والعمليات التشاركية بين هذه الأماكن يخلق تآزرًا بين الحساسيات والمعتقدات المختلفة، ويعزز اللقاء والتفاهم المتبادل بين أماكن العبادة، والمؤمنين - وبشكل أساسي - أيضًا غير المؤمنين.

في هذا السياق - من بين الجوانب الثقافية التي تشكل جزءًا من العلاقة الحميمة لكل فرد وبشكل أعم من البعد العائلي - يعد المجال الديني والروحي مجالًا يجب أن تتعامل معه الإدارات المحلية بشكل كلي. إن تحديد استراتيجية للحوار بين الأديان والروحي لا يرتبط فقط ارتباطًا مهمًا بالاندماج والتماسك الاجتماعي مع الجاليات المستقرة في المنطقة، بل يحدد أيضًا جاذبية الإقليم ودعوته الدولية.

حتى سنوات قليلة ماضية، لم يرَ بلدٌ إيطاليا الحاجة إلى تطوير نهج تنظيمي منظم بالكامل فيما يتعلق بتطبيق المادتين 19 و 20 من الدستور، بسبب عمليات الهجرة الأخيرة إلى حد كبير. ربما يعود الفضل في هذا السياق المعين إلى الرغبة في التفكير في الأسباب السياسية التي من أجلها يعتبر من المهم معالجة مسألة الحوار بين الأديان والروحي في إطار الممارسات الإدارية.

في سياق إدارة أراضينا، من الضروري النظر إلى سياقاتنا الحضرية في عام 2050. فالاستثمار العام يُمثل في الحوار بين الثقافات عنصرًا ضروريًا لتعزيز التماسك والاندماج الاجتماعي

تمهيد

يعتبر الاعتراف بحرية الفكر والضمير والدين من بين المبادئ التي توحد بعض مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وصولاً إلى الدساتير الوطنية. إن مبدأ حرية العبادة والدين محميّ رسمياً في دول العالم بأدوات مختلفة، أيضاً من خلال آليات إضفاء الشرعية على المؤسسات الدينية.

بين هذا المستوى - أو الاعتراف الرسمي من خلال البروتوكولات والاتفاقيات - ومستوى "ممارسة" الحرية الدينية، نريد إدراج هذا المنشور، الذي يحاول تقديم بعض الأفكار للمسؤولين، والمسؤولين الحكوميين للسلطات المحلية لشبكة المدن متعددة الثقافات (Intercultural Cities).

في الواقع، المؤسسات والإدارات المحلية هي المرجع لمعالجة القضايا العملية المتعلقة بممارسة الحرية الدينية من المشاكل المرتبطة بفتح أماكن العبادة إلى تلك المتعلقة بمعايير الطعام في مقاصف المدارس، والاحتفال بالمناسبات الدينية المختلفة والحق في أن يُدفن الأشخاص وفقاً لإرادتهم.

يتم استدعاء الجهات والمحافظات والبلديات بطرق مختلفة لتحديد استراتيجيات لتطبيق المبادئ داخل المجتمعات التي تتميز بخلفيات ثقافية مختلفة، مما يثري السياقات الحضرية، ويتأثر ليس فقط بعمليات الهجرة، ولكن من خلال التنقل الذي توفره المهن، البحث والتدريب وبشكل أعم من خلال العمليات التي تفضلها العولمة.



لوك فيكي
عمدة ريجو إمبيليا



ايلن كارلتي
عمدة نوفيلار

فهرس

55 الاستنتاجات: Consortes

59 الاستبيان

64 النصوص المرجعية

5 تمهيد

15 المقدمة

20 السلطات المحلية والتعددية الدينية: الأدوات التنظيمية والموجهات المؤسسية

26 توصيات

27 بأفضل الممارسات: ميلان

28 تركيز: الحق في الحرية الدينية

31 الفضاء العام وحرية العبادة: استراتيجيات الشمول وتعزيز المحلي

37 توصيات

39 أفضل الممارسات: دونوستيا - سان سابستيان

تركيز: استراتيجيات لتعزيز التعددية الدينية في

40 الأماكن العامة

43 تعزيز الرفاه والتماسك الاجتماعي: مساهمة دور العبادة

50 توصيات

51 أفضل الممارسات: برادفورد

52 تركيز: نتعلم من الطفولة

شكرا للمساهمتهم في الاستطلاع:

Lehrer Anna - Neumarkt i.d.Opf
Lina Lucarelli - Milano
Maria Correia - Portimão
Mirko Cikiriz - Kragujevac
Nia Farreres Lladonosa - Girona
Nontuthuzelo Lucia Sipambo - Ekurhuleni
Olena Makarova - Lutsk
OTA Harunobu - Hamamatsu
Phillip Rousseau - Montreal
Rifaaqat Ali - Bradford
Solve Sætre - Bergen
Victor Poede - Iasi

Ana Parrinha Beja - Câmara Municipal
Anne Rizzo - Limerick
Armando John - Pemba
Beatrice Lönnqvist - Botkyrka
Bertrand Cassegrain - Geneva
Carolina Adarraga - Donostia - San Sebastian
Catarina Ferreira - Setúbal
Dionysia Ampatzidi - Ioannina
Ghada Nasrallah - Beit Jala
Gianluca Grassi - Reggio Emilia
Haris Sijaric - Sarajevo Centar
Iliara Codeluppi - Novellara
Jacek Kostka - Górowo Iławeckie

شكرا على التعاون:

Mohammad Kurtam
Tommaso Dotti
Fondazione E35
(ICEI) (Istituto Cooperazione Economica Internazionale)

Andrea Wickstrom
Erica Tacchini
Gianluca Grassi
Ivana D'Alessandro
Léo Stern
Mohammad Kurtam



الآراء الواردة في هذا العمل هي مسؤولية المؤلفين ولا تعكس بالضرورة سياسة مجلس أوروبا.

تم تحرير المنشور بواسطة: Mondinsieme مركز متعدد الثقافات والدكتورة فوزية طناطني

فوزية طناطني. بعد حصولها على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من البوليتكنيك في ميلانو، تخرجت في العلوم التربوية وتخصصت في العلوم التربوية في قسم التربية والعلوم الإنسانية في جامعة مودينا وريجو إميليا. في عام 2017، تعاونت مع Mondinsieme في رسم الخرائط والبحث عن أماكن العبادة، وبعد ذلك طورت أطروحة بعنوان: الرفاه والدين. المجتمع الديني والجمعيات الدينية في ريجو إميليا



هو **Mondinsieme مركز متعدد الثقافات** مؤسسة تابعة لبلدية ريجو إميليا. وتمثل مهمتها الرئيسية في تعزيز قيمة واحترام التنوع الثقافي في سياقات اجتماعية مختلفة. على مر السنين، أصبحت منظمة مهمة ومعتمدة Mondinsieme بمستويات مختلفة (محلية وإقليمية ووطنية ودولية) لكفاءاتها القوية بين الثقافات وأيضًا لمهاراتها في التخطيط والتدريب، مما جعلها هيئة استشارية لتطوير السياسات و وبناء القدرات.



Centro Interculturale
MONDINSIEME
Intercultural Centre

البريد الإلكتروني: info@mondinsieme.org
الموقع الإلكتروني: www.mondinsieme.org
Facebook: @mondinsieme - Instagram: @fondazione_mondinsieme

Centro interculturale Mondinsieme
Via Marzabotto, 3 - 42122 Reggio Emilia - Italia
هاتف: +39 0522 456525

تعزير المجتمعات الدينية بوصفها جهات فاعلة رئيسية في التماسك الاجتماعي



كتيب للسلطات المحلية